الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

تقرير مقدم لاستكمال نيل شهادة الماستر

بعنوان

السببية و أنوعها في تحليل الظواهر الاقتصادية

در اسة حالة :الانفاق الحكومي و البطالة 1991-2019

من إعداد الطلبة:

- حنكه حسين
- غربي محمد
- شعباني زبير

الاستاذ المشرف:

محمد الناصر حميداتو

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
01	نصر محمد حميداتو	أستاذ محاضر	مشرفا وقررا	جامعة الوادي
02	عبد الله عياشي	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة الوادي
03	إبراهيم وصيف غدير	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2021/2020 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبى الكريم أدامه الله لي

إلى إخوتي

وإلى كل الأهل الاعزاء

وأصدقائي وكل أساتذتي في جميع مراحل الدراسة.

إلى جميع أساتذة الكلية وطلبة تخصص تجارة دولية

** **

** **

** **

** **

شكـــر وعرفـــــان

بسم الله الرحمان الرحيم: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

سورة ابراهيم الآية: 07

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات وأعاننا على كتابة هذه المذكرة على نحو ما نرجو وأن تكون ذخرا بميزان الحسنات يوم القيامة

فإننا نتقدم بجزيل الشكر إلى "حميداتو محمد الناصر" الذي أكرمنا بقبوله الاشراف على هذه المذكرة وما أمدنا به من نصح وإرشاد وتصويب وللأخطاء.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ والجار العزيز "ريمي عقبة " الذي أيضا لا يمكننا إنكار دوره الفعال في إعداد هذه المذكرة فقد كانت له اليد العليا في إعداد واتمام هذا التقرير وبفضله قد رست سفينة هذا البحث على شواطئ الختام، فله كل الشكر والتقدير وأكرمه الله بما تمنى وأكثر، وإلى وجميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

فهرس المحتويات

الإهداء.....

فهرس الجداول: .....

فهرس الأشكال .....

مقدّمـة.....أ

الفصل الأول: الادبيات النظرية للدراسة

المبحث الأول: السببية.....8

المطلب الأول :ما هيه السببية.....8

الفرع الأول : مفهوم السببية.....8

الفرع الثاني: اختبار السببية.....8

الفرع الثالث : أنواع السببية 9

المطلب الثاني: اختبارات السببية.....11

الفرع الأول: اختبار غرانجر 11

الفرع الثاني: اختبار سيمس.....14

المطلب الثالث : اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك.....16

الفرع الأول : اختبارات الاستقرارية:.....16

الفرع الثاني: التكامل المشترك 18

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....20

المطلب الاول: الدراسة السابقة.....20

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية للسببية

المبحث الأول: البطالة.....33

تمهيد.....33

المطلب الاول: ماهية البطالة 33
الفرع الأول: مفهوم البطالة 33
الفرع الثاني: أنواع البطالة 34
المطلب الثاني: البطالة في الجزائر – أسبابها – خصائصها – طرق معالجتها 35
الفرع الأول: تطور البطالة في الجزائر 35
الفرع الثاني: أسباب البطالة في الجزائر 36
الفرع الثالث: خصائص البطالة في الجزائر 38
الفرع الرابع: الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة والحلول المقترحة لتخفيف آثارها 39
المبحث الثاني: الانفاق الحكومي 41
المطلب الأول: ماهية الانفاق الحكومي وقواعده 41
الفرع الأول: تعريف الانفاق الحكومي 41
الفرع الثاني: أركان الانفاق الحكومي 41
الفرع الثالث: قواعد وضوابط الانفاق الحكومي 42
الفرع الرابع: تقسيمات النظرية للنفقات العامة 43
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية 44
الفرع الأول : الأسباب الظاهرية 44
الفرع الثاني: الأسباب الحقيقة 44
المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحه 45
الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات الحكومي 45
الفرع الثاني: عوامل نجاح ترشيد الانفاق الحكومي 46
خلاصة الفصل: 59
الخاتمة 60

قائمة المراجع 64

فهرس الجداول:

الجدول (1): اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller(ADF) 48
الجدول (2) :اختبار فليبس –بيرون Philips and perron(P-P)..... 49
الجدول (3): تحديد درجة الابطاء..... 50
الجدول (4): اختبار التكامل المشترك..... 51
الجدول (5) اختبار سببية غرانجر 52
الجدول (6):اختبار ديكي فرلر ADF للسلسة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي..... 53
الجدول (7):اختبار فليب بيرو PPللسلسلة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي 54
الجدول (8):اختبار فليب بيرو PPلمتغير البطالة 55
الجدول (9):اختبار ديكي فرلر ADF للسلسة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي..... 55
الجدول (10):تحديد قيمة الابطاء..... 56
الجدول (11): اختبار سببية تودا وياماموتو..... 57

فهرس الأشكال

الشكل 1 : تطور معدل البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019..... 47

مقدّمـــة

تمهيد:

تمر النظم الاقتصادية اليوم ظواهر اقتصادية قوية تعصف بأقوى النظم الإقتصادية بصورة لم يعهدها من قبل، وتعود أسباب هذه الظواهر لظروف الحياة الإقتصادية الحديثة والمشاكل والصعوبات التي تقف في طريق المنظومات الاقتصادية المختلفة ، وسبب تأثير هذه الظواهر هو ضعف التوقع وجهل الاسباب الاقتصادية والاجتماعية نتيجة المتغيرات الإقتصادية التي تظهر في ظل تقلبات المناخ الاقتصادي نتيجة حروب أو أزمات ...الخ ، مما يحث بهذه الدول إلى البحث عن تحقيق الأسباب وعوامل المؤثرة لمواجهة تلك الظواهرة أو توقعها، حتى يصبح الإقتصاد الحديث ذا مناعة ضد تقلب الظواهر الاقتصادي الغير متوقعة.

وعلى اعتبار أن تأثر المتغيرات ببعضها هو أهم الوسائل التي تتيح لنا توقع المستقبل متغيرات التي تسببها لتحقيق الامن الإقتصادي، نظرا للأهمية البالغة الذي يكتسيها الاقتصاد من تحليل الظواهر السابقة لتفادي تكرارها مسقبلا، أصبح ضرورة اقتصادية دراسة سببية المتغيرات من حيث أنه يؤدي إلى زيادة القدرة على قراءة الظواهر وتوقعها، وتخفيض النفقات العامة وتوحيد الإدارة، وزيادة العائد ورفع كفاية الإنتاج، لأجل تداخل المصالح الإقتصادية والمالية وتشابك العلاقات التجارية الدولية والمحلية وتطورها لتحقيق التركيز الإقتصادي.

وكون السببية بين المتغيرات الاقتصادية تعلب دورا هاما ورئيسا في دفع وفي فهم خطر الازمات وانعاش الاقتصاد المحلي لكل دولة، فقد اهتمت الجزائر كغيرها من الدول، بموضوع دراسة السببية وقامت برتشيد النفقات الحكومية وخاصة بعد سنة 1989م، إلا أنه في تلك الفترة لا زالت الجزائر تعيش تبعات النظام الاشتراكية وقلة الشركات الخاصة، فيمكن أن نقول أن هذه دراسة السببية كانت صعبة بسبب النظام الاشتراكي الذي هو قائم أن الدولة في المحرك في الاقتصاد ومحوره، وبصدور دستور 1989م دخلت الجزائر في اقتصاد السوق و الخوصصة، إلا أنه رغم ذلك بقيت نشأة الشركات الجزائرية جديدة بشكل ضعيف وبالتالي وجود مناصب شغل قليلة، ولذلك يلاحظ ارتفاع معجلات بطالة في تلك الفترة .

وحين انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سينتج عنه دخول العديد من الشركات الأجنبية العملاقة إلى السوق الجزائرية، وعلى اعتبار أن الجزائر تجعل من الاستثمار الأجنبي فيها أمرا في غاية الصعوبة وهذا بوضعها لقاعدة 51/49 المعروفة في قانون الاستثمار الجزائري، وهو ما ينعكس إيجابا على فرص عمل في شركات أجنبية وفي شركات جزائرية.

وحضي موضوع البطالة باهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية وما لها من أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث تعد مشكلة ارتفاعها مشكلة عالمية تعاني منها جل الاقتصاديات العالمية بمستوياتها المختلفة وباتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات ، وما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى ، ثم الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من الطاقات البشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة ، وبالتالي استغلال هذه الطاقات من شأنه أن يدفع عجلة التنمية الى الامام وتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك أن تحقيق هذه الأخيرة يرتبط بنجاعة وفعالية السياسات الاقتصادية وخاصة الانفاق الحكومي وانعكاساتها في تحقيق التنمية وإيجاد مناصب شغل ، حيث يعتبر مؤشر البطالة من الأولويات الرئيسة التي تولدها السياسات الاقتصادية أهمية بالغة فب برامجها الاقتصادية في القضاء على البطالة وتوجيه الخطط السياسية من خلال الانفاق الحكومي الى خلق مناصب شغل فرص عمل أو فتح مجال مشاريع مصغرة على المدى القريب أو البعيد وبالتالي تقليل معدلات البطالة .

01- الإشكالية:

من خلال ما تقدم تم صياغة الإشكالية التي يتوجب بحثها في هذه المذكرة كالتالي:

أي السببية أفضل في تشخيص أشكالية الأثر ؟ وكيف يتم تطبيق ذلك على العلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محور هذه الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود السببية ؟
2. ما هي انوعها في حالاتها المختلفة ؟
3. ما هي الاختبارات التي تسمح لنا بقياس السببية ؟
4. ما هو أثر الانفاق الحكومي على البطالة في الجزائر ؟

02- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلات الفرعية السابقة الذكر وضعنا الفرضيات الآتية:

1. سببية غرانجر هي من أحسن أنواع السببية في قياس الأثر على المدى القصير

2. سببية تودا وياماموتو هي الأفضل في دراس السببية على الدى الطويل .
3. توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة .

03- مبرارات إختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي (شخصي) وما هو موضوعي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:

✓ **الأسباب الذاتية:**

- تخصصنا في مجال اقتصاد الكمي والذي يفرض علينا الدراية الكافية بالمواضيع الدراسات الكمية
- الرغبة في توصيل صورة البحث الحقيقي و النتائج المناسبة المتحصل عليها
- الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

✓ **الأسباب الموضوعية:**

- يعتبر البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع القياسية المتقدمة.
- دائما ما يقع اللبس في اختبار النماذج المناسبة قياسيا .

04- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع في الدور الكبير الذي يلعبه دراسة السببية المتغيرات، ليس فقط من باب أمن وتحريك الإقتصاد الوطني على المستوى المحلي، بل في جلب المستثمرين الأجانب وتوسيع حجم النشاط الإقتصادي، فأتت هذه الدراسة لتوضح أهم الإجراءات التي يمكن الرجوع إليها والاستعانة بما في المعالجة الظواهر الاقتصادية وفق النظم الاقتصادية الحديثة.

05- أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة.
- الوقوف على أهم وأفضل طرق دراسة السببية .
- التعرف على واقع الاقتصادي ونجاعة السياسة الاقتصاديةفي الجزائر (بين الانفاق والبطالة).

06- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وما يتبعها من تساؤلات فرعية التي يطرحها موضوع البحث وإختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من المواضيع البحثية النظرية.

أما الأدوات المستخدمة في بحثنا في جمع المعلومات والبيانات، نختصرها فيما يلي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع .

07- حدود الدراسة:

تقتصر دراستنا على الجانب النظري المتعلق بالسببية وهذا وفقا لأشهر الطرق المتبعه، ومحاولة إسقاط هذا على بيانات من الاقتصاد الجزائري من أجل المعالجة مشكل الأثر أو التبعية بين المتغيرات الاقتصاد المدروسة أو الستهدفه في الفترة الزمنية (1991-2019)

08- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث هي:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع صادفتنا عدة صعوبات، من بينها عدم كفاية المراجع والبحوث الجامعية في مجال دراسة السببية ، بحيث أن المراجع المتوفرة تتناول في نقاط بسيطة موضوع الأثر ، أما فيما يخص المعالجة القياسة فهي منعدمة ماعدا بعض المراجع المتعلقة بمعايير الاقتصاد القياسي.

أما عن دراسة الحالة فهي غير متوفرة بسبب عدم الاهتمام بهذه النوعية من البحوث في الجزائر.

09- هيكل الدراسة:

لإنجاز هذا البحث قومنا بتقسيمه إلى فصلين:

- الفصل الأول: تطرقنا إلى الأسس النظرية للسببية ، وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول السببية حيث تطرقنا إلى مفهوم السببية ، مع ذكر أنواعه وكذلك اختبارات السببية الموتفرة ، أما

المبحث الثاني الدراسة السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة لموضوع الدراسة المستهدف ولذلك من أجل مقارنة نتائج الدراسة وتسهيل فهم موضوع دراستنا .

– الفصل الثاني: تطرقنا إلى دراسة الحالة ، وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه البطالة وكذلك أنوعها ،وخصائهما وطرق معالجتها أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الانفاق الحكومي وكذلك جوانبه النظرية من تقسيمات وأنواع وقواعد وكذلك طرق جعله أكثر استهداف و ترشيد النفقات ثم الدراسة القياسية للبحث .

الفصل الأول: الادبيات النظرية للدراسة

تمهيد

إن اهتمام نظريات تحليل الانحدار بإشكالية قياس الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لا يعني بالضرورة وجود علاقة السببية. بمعنى اخر، أن وجود ارتباط بين متغيرين لا يقدم لنا البرهان على اتجاه العلاقة السببية أو اتجاه التأثير. لكن في حالة السلاسل الزمنية، تصبح علاقات بما يلي: إن الزمن لا يمشي 14 السببية في نظرية تحليل الانحدار مختلفة. وكما وضحها أحد الكاتب نحو الخلف. وهذا يعني، إذا كانت الحادثة الأولى وقعت قبل الحادثة الثانية، فان ممكن أن تكون الحادثة الأولى سببا في وقوع الحادثة الثانية، بالمقابل فان من المستحيل أن تكون الحادثة الثانية سببا. في وقوع الحادثة الأولى. بعبارة أخرى، فان الأحداث الماضية يمكن أن تكون سببا في الأحداث التي تقع اليوم أو غدا. أما الأحداث المستقبلية فلا يمكنها أن تكون سببا في الأحداث الحالية والماضية.

إن الفكرة الأساسية وراء اختبار الباحث Granger للسببية تتمثل في تحديد ما هو المتغير الذي يساهم في تحسين القدرة التنبوئية لمتغير اخر. بالرغم من أن هناك اعتقاد قوي عند البعض بأن كل شيء هو نتيجة لشيء اخر في حين هناك البعض الأخر الذي يعتقد بالعكس.

أنطلق الباحث Granger في اختبار هذا من المقولة المعروفة، أن المستقبل لا يمكن أن يؤثر في الحاضر أو الماضي. فاذا كانت الظاهرة (A) وقعت بعد الظاهرة (B)، فانه لا يمكن أن تكون الظاهرة (A) سببا في وقوع الظاهرة (B) وفي نفس الوقت، حتى لو كانت الظاهرة (A) وقعت قبل الظاهرة (B)، فهذا لا يعني بالضرورة أن الظاهرة (A) كانت سببا في الظاهرة (B) وكمثال على هذا، فالتنبؤات التي يقدمها المختص في الأحوال الجوية تقدم عادة قبل سقوط الأمطار، فهذا لا يعني أنه كان سببا في سقوط الأمطار.

المبـحث الأول: السببية

المطلب الأول :ما هيه السببية

الفرع الأول : مفهوم السببية

يعد مفهوم السببية مسألة فلسفية عميقة يدور حولها أنواع من الجدال ومن جانب هل أن الناس هم الذين يعتقدون بأن كل شيء يسبب كل شيء ومن جانب آخر هل أن الناس هم الذين ينكرون وجود السببية مهما كانت، يشير المفهوم إلى الحالة التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائما بحادثة أخرى معينة. ويقع تعاقب الأحداث هذا خلال زمن ما وتدعى الحادثة الأولى بالسبب والثانية بالمسبب أو المعلول[1].

وتستخدم العديد من الاختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك في الاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة مما يشير إلى وجود مدد للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة. وبالعكس، وهذه الفكرة تكون أكثر أهمية إذا رتب على وفق التتابع الزمني الذي تتطلبه السببية، الذي يتوقف على مبدأين. الأول الوقوع ويعني أن كل قيمة سبب يتوقف وقوعها عليه، الثاني التتابع الزمني ،يعني أن المتغيرات تحدث وفق قانون الارتباط بين السبب والتأثير ولكن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي الكافي كونها لا تدل دائما على تحديد اتجاه التأثير و الارتفاعات الكبيرة لهذه المعاملات لا تعني بأي حال من الأحوال وجود ارتباط سببي، وقد ترتبط المتغيرات مع بعضها داليا. لذا تستخدم السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وتعد من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية إذ تهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية للتميز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.

الفرع الثاني: اختبار السببية

يستخدم نموذج غرانجر في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على علاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على التغير في الحالية والماضية لمتغير ما يسبب لتغير في متغير آخر وطبقا لذلك أن التغير في القيم Xt يتسبب بواسطة المتغير Yt اذا توقع قيمة Xt بدقة اكبر باستخدام القيمة السابقة للمتغير Xt أضافة إلى القيم السابقة للمتغير Yt بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة للمتغير Xt فاذا كانت قيمة الاختبار الاحصائي F

[1] محمد الراوي، مدخل إلى تحليل الانحدار، المكتبة الوطنية، بغداد ،1987.ص118-126.

أكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية Yt تسبب Xt حسب مفهوم غرانجر، ومن أجل اختبار هل Xt تسبب Yt يتم أعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة للمتغير Xt على قيمتها الماضية إلى قيم الحالية و الماضية للمتغير Yt.[1]

وأيضا من خلال تحليل الانحدار ومع أنه يتعامل على اعتماد متغير واحد على عدد من المتغيرات، فأن ذلك لا يعني بالضرورة السببية، بمعنى آخر وجود علاقة بيت المتغيرات لا تثبت بالضرورة السببية أو اتجاه التأثير، ولكن في الانحدار المتعلق ببيانات السلاسل الزمنية، فان الموقف يكون مختلفا نوعا ما، ونذكر هنا ما قاله احد الكتاب وهو:

الزمن لا يسير بالعكس، بمعنى انه اذا وقع الحدث A قبل الحدث لا، بالتالي فانه ممكن ان يكون A متسبب في B، عموما فانه غير ممكن Bسببا في A، بمعنى آخر الاحداث في الماضي يمكن أن يسبب الاحداث الحالية[1]، هذا يوجه عام يمثل فكرة الاختبار المسمى غرانجر للسببية، ولكن يجب ملاحظة أن السؤال عن السبية هو سؤال فلسفي جدلي عميق، فعلى جانب شديد التطرف، يرى بعض الناس أن كل شيء على الجانب شديد التطرف الاخر ينكر بعض الناس أن علاقة السببية أينما وجدت عالم الاقتصاد القياسي، Edward Leamer يفضل استخدام اصطلاح الاسبقية عن السببية francis Diebaed يفضل مصطلح السببية المنتهكة كما في كتابة التالية: عبارة Yi سبب Yj تعتبر اختزالا للعابرة الادق وان كانت أطول Yi لا تحتوى على معلومات تفيد في التنبؤ ب Yj (من خلال مفهوم المربعات الصغرى) بالإضافة إلى التاريخ السابق للمتغيرات الأخرى الموجودة في النموذج للاختصار نقول ببساطة تسبب Yj .[2]

الفرع الثالث : أنواع السببية

يمكن تصنيف أنواع السببية بشكل عام إلى الآتي :

أولا: السببية في اتجاه واحد: unit-Directional Model

[1] Garykoop .Analysis of Economic Data. John Wilegsoms. new-york .2000 p175
[2] Causal relations by economitric and cross . 1969 Cwi. grenger investigetion

في هذا النوع نقول أن Xt كمتغير مستقل يسبب في Yt كمتغير تابع بحيث أن استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع Xt وليس العكس أن المتغير التابع Yt لا يسبب في المتغير المستقل وتكتب Xt ⟶ Yt.[1]

ثانيا : التغذية العكسية: Feed back

وتحدث بين المتغيرين Yt وXt في هذه الحالة تجد أن المتغير المستقل Xt يسبب التغيير في المتغير التابع Yt. في الوقت نفسه المتغير التابع Yt يسبب التغير في المتغير المستقل Xt، ويحدث هذا النمط في العلاقة نتيجة لاعتبارين هما:

- أن تكون هناك حلقة من التأثير المتبادل بين المتغيرين وأن أحدهما يسبب الآخر وفي هـ\ه الحالة يتداخل الأثرين.
- أن يكون كلى المتغيرين يتأثران بمتغير ثالث مما يجعل تباين كلى المتغيرين بنفس الاتجاه والنتيجة تظهر بشكل أثر متبادل وفي الحقيقة لا توجد علاقة بين المتغيرين.

ثالثا : السببية اللحظية بين Xt وYt

معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين Ytو Xt+k وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير $cov(Yt,Yt-k)=\sum[(Yt-u)(Yt-k-u)]=Yk$

حيث أن u الوسط الحسابي التباين وYkمعامل التغاير[2]

[1] صفاء عبد الجبار على الموسوي، العلاقات السببية في نماذج الاقتصاد القياسي على مقدرات OLS ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، جامعة المستنصرية، بغداد،2007، ص 71-72.

[2] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006 ص93-94.

المطلب الثاني: اختبارات السببية

الفرع الأول: اختبار غرانجر

لشرح اختبار غرانجر دعنا نستعرض السؤال الذي يطرح في مجال الاقتصاد الكلي GDP يسبب المعروض من المال M (GDP→M) أو عرض المال M هو الذي يسبب GDP (M→GDP) في حين أن السهم يشير إلى اتجاه العلاقة السببية اختبار غرانجر للسببية يفترض أن المعلومات التي تساعد على التنبؤ بالمتغيرات محل الدراسة GDP، M موجودة فقط في البيانات السلاسل الزمنية الخاصة بهذه المتغيرات، متعلق بتقدير الزوج التالي من الانحدارات.

$$(1)\dots GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \propto_i M_{t-i} + \sum_{ij=1}^{n} b_j GDP_{t-j} U_{1t}$$

$$(2)\dots M_t = \sum_{i=1}^{n} \gamma_i M_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \partial_j GDP_{t-j} + U_{2t}$$

حيث يتم افتراض أن مقادير التشبب U_{1t} و U_{2t} غير مرتبطين، فيما سبق لاحظنا أنه أن لدينا متغيرين اثنين، فأننا نتعامل مع سببية ثنائية، في فصل الاقتصاد القياسي الخاص بالسلاسل الزمنية، سنقوم بتوسيع ذلك حتى يشتمل على السببية المتعددة المتغيرات من خلال أسلوب متجه الانحدار الذاتي (var). معادلة (1) نفترض أن GDP الحالي مرتبط بقيم نفس المتغير في الماضي إلى جانب قيم M (2) تفترض نفس السلوك بالنسبة ل M لاحظ أن هذه الانحدارات

- يمكن أن تجمع في أشكال النمو، GDP و M في حين وجود نقطة فوق المتغير ستعني معدل نموه والان سنفرق بين أربعة حالات:

أ – السببية ذات الاتجاه الواحد من GDP إلى M، سنتحدث اذا كانت القيم المقدرة لمعاملات الفترات الزمنية المتأخرة لل M في (1) تختلف احصائيا عن الصفر كمجموعة واحدة. و مجموعة المعاملات المقدرة الخاصة بالمتغير GDP في الفترات الزمنية المتأخرة في (2) لا تختلف إحصائيا عن الصفر[1].

[1]FRANCIS X . Diebold .elements of forecasting . south western publishing .2ded .2001.p254

ب- على العكس السببية ذات الاتجاه الواحد من GDP وm ستتواجد، اذا كانت مجموعة معاملات M في الفترات المتأخرة في (1) تختلف إحصائيا عن الصفر، ومجموعة المعاملات GDP في الفترات الزمنية المتأخرة في (2) تختلف احصائيا على الصفر.

ج – الاسترجاع أو الثنائية السببية تحدث عندما تكون مجموعة معاملات M وGDP تختلف احصائيا عن الصفر في كل من الانحدارين السابق ذكرهما.

د- أخيرا الاستقلال يحدث عنما تكون مجموعة معاملات M و GDP لا تختلف احصائيا عن الصفر في كل من الانحدارين السابق ذكرهما، بوجه عام أكثر، بما أن المستقبل، لا يمنكه التنبأ بالماضي ،اذا كان المتغير X لا يسبب المتغير Y، فان التغير ات في X لا بد أن تسبق التغيرات في Y، بالتالي في الانحدار الخاص ب Yعلى المتغيرات الأخرى (والتي تشمل على قيم Y نفسها في فترات زمنية سابقة)، أذا اشتمل الانحدار على القيم المتغير X أو في فترات زمنية متأخرة و أثرت إيجابيا بشكل إحصائية على التقدير أو التنبؤ ب Y فانه يمكن القول بان X تسبب Y تعريف مماثل يمكن تطبيقه أذا كانت Y تسبب X .

الخطوات التي يتم بها تحقيق اختبار GRENGER للسببية هي كالتالي، سنستعرض هذه الخطوات من خلالا مثال المال GDP المعطاة في المعادلة[1].

1 – قم بعمل انحدار لـ GDP الحالي علة مقادير ال GDP في الفترات الزمنية المتأخرة، و بعض المتغيرات الأخرى بخلاف متغيرات ال M في الفترات الزمنية المتأخرة يجب عدم إدخالها في هذا الانحدار، فهو يعتبر انحدار مقيد، من هذا الانحدار أحصل على مجموعة مربعات الأخطاء المقيد RSS_R

2 – ثم نقوم بعمل الانحدار متضمنا مقادير M في الفترات الزمنية المتأخرة، هذا الانحدار غير مقيد، من هذا الانحدار أحصل على مجموعة مربعات الأخطاء غير المقيدة RSS_{UR}.

3 – الفرض العدمي H : $\sum \propto_i = 0$ يعني أن مقادير Mالفترات الزمنية المتأخرة لا تؤثر في هذا الانحدار.[2]

[1] FRANCIS X . Diebold .elements of forecasting . south western publishing .2ded .2001.p254

[2] . د جوجارت . الاقتصاد القياسي. دار المريخ . 2015.ص922

4 – للقيام بعمل مثل هذا الاختبار، نطبق اختبار F الموجود في (3) وهو كالتالي :

$$F = \frac{(RSS_{R-} RSS_{UR})/M}{RSS_{UR}/(h-k)}$$

والذي يتبع توزيع F بدرجات حرية m و $(h-k)$ في المثال الحالي m تساوي عدد الفترات الزمنية المتأخرة للمقادير m و k هو عدد المعالم المقدرة في الانحدار غير المقيد.

5 – اذا كانت قيمة F المحسوبة تزيد عن قيمة F الحرجة عند المستوى المعنوية المختار نرفض الفرض العدمي، بمعني أن القيم M في الفترات الزمنية المتأخرة تؤثر على هذا الانحدار، ويعتبر ذلك طريقة أخرى للقول بأن M تسبب GDP .

6 – الخطوات من 1 إلى 5 من الممكن تكرارها الاختبار النموذج 2 أي الاختبار ما أذا كانت GDP تسبب M .

- من المفترض أن المتغيرات ثابتة على الفرق الأول أو الثاني أو على المستوى
- عدد الفترات الزمنية المتأخرة التي يتم إدخالها في اختبار السببية يعتبر من أهم الأسئلة العلمية، كما أن اتجاه السببية يعتمد بشكل كبير عدد الفترات الزمنية المتأخرة المتضمنة في النموذج.
- بما ان هدفنا هو اختبار السببية فانه يمكن للباحث ألا يستعرض القيم المقدرة للمعاملات الخاصة بالنموذج (1) و (2) بشكل تفصيلي فقط اختبار F المعطاة وستكون كافية للعرض[1].

[1] نفس المرجع السابق .ص 922-923.

الفرع الثاني: اختبار سيمس

في سببية غرانجر الثنائية، سيمس أوضح حقيقة أن المستقبل لايمكن أن يسبب الماضي، افترض أننا نريد أن نعرف ما إذا كانت X سببا في Y الآن دعنا نعتبر النموذج التالي ،

$$Yt = \propto + \beta k\, Xt - k + \beta k1\, Xt - k - 1 + \cdots\cdots + \beta 1\, Xt + \beta 0\, Xt + \tau 1\, Xt + 1 + \tau 2 Xt + 2 + \tau m\, Xt + m + ut$$

هذا انحدار يشمل على الفترات الزمنية الحالية المتأخرة والمستقبلية للمتغير المنحدر X، مقادير مثل Xt+1 و Xt+2 تسمى مقادير فائدة، في الانحدار السابق هناك عدد K من الفترات الزمنية المتأخرة، وعدد m من الفترات الزمنية الفائدة إذا كانت X غرانجر تسبب Y فإن مجموع معاملات القيم الفائدة ل X.لا بد أن تكون إحصائيا مساوية للصفر.

_ لقد قدم سيمس سنة 1980 اختبار يختلف قليلا عن الاختبارات الأخرى ، بحيث يعتبر أنه إذا كانت القيم المستقلة ل Yt1 تسمح بشرح القيم الحاضرة ل Yt2 إذا Yt2 هي سبب Yt1، وهذا يترجم في التمثيل التالي :

$$Y_{1t} = \propto_0^1 + \sum_{i=1}^{p} \propto_{1i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 Y_{2t-1} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 Y_{1t-i} + + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_1^1 Y_{1t+1} + \varepsilon_{2t}$$

$Y1t$ يسبب $Y2t$ إذا قلبنا الفرضية التالية: $x = \frac{-b \pm \sqrt{b^2 - 4ac}}{2a}$

$$^1H_0 : b_1^2 = b_2^2 = \cdots = b_p^2 = 0$$

[1] لبزة هشام .دراسة اختبار تقنيات التكامل المتزامن بين ظواهر –التضخم –سعر الصرف –سعر الفائدة للفترة 1970-2010-الجزائر 2011، ص 61.

$Y1t$ يسبب $Y2t$ إذا قبلنا الفرضية التالية :

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

نفس إحصائية فيشر لاختبار غرانجر $F_{cal} = \frac{(SCRR-SCRU)/C}{SCRU/(n-k-1)}$ (1)[1]

الفرع الثالث : اختبار تودا وياماموتو

منهجية العلاقة السببية طويلة الأجل ل Toda and Yamamoto 1995 :

من أشهر الطرق والمنهجيات المستخدمة لدراسة العلاقة السببية نجد ثلاثة اختبارات رئيسية هي كل من Granger1969(و Sims1972 و Gwekes1983)، وتعد منهجية غرانجر الأكثر استخداما وانتشارا، إذ جرى تقديرها باستخدام نموذج (VAR) هذا الاختبار يسمح لنا بتقدير وتحديد العلاقة السببية واتجاهها بين المتغيرين، فنقول أن هناك علاقة سببية ل غرانجر إذا كانت قيم سابقة لمتغير ما (X) تؤثر على قيم مستقبلية لمتغير آخر (Yt+1) والعكس صحيح، وهذا الاختبار يعتمد على المعادلتين الآتيتين[2] :

$$Xt = \beta 0 + \sum_{k=1}^{n} BK\ X_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} \alpha e\ Y_{t-1} + Ut$$

$$X_t = Y_0 + \sum_{k=1}^{m} Y_k\ Y_{t-k} + \sum_{e=1}^{n} a_e X_{t-1} + V_t$$

حيث أن كل XtوYt ، يمثلان المتغير المتغيرين قيد الدراسة سعر الصرف والاحتياطي و(U_t)و(V_t) عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير مترابطين خطيا، (t) يعبر عن الزمن(k) و(e) عدد التأخير الفجوات الزمنية وهي محددة بواسطة (*Schwarz and Alaile*) حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : a_0 = a_e = 0$$

$$H_1 : a_e \neq 0_{et} a_e \neq 0$$

[1] لبزة هشام .نفس المرجع السابق . ص 62.

[2] المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية . المركز الديمقراطي العربي، العدد 02، ألمانيا . جوان 2018 . ص34.

ففي حالة رفض الفرضية الصفرية فرض العدم وقبول الفرضية البديلة نستنتج وجود علاقة سببية ل غرانجر حيث إذا كان a_e مختلف معنويا عن الصفر و a_e غير مختلف معنويا عن الصفر فالعلاقة السببية في هذه الحالة في كلا الاتجاهين، لكن من أهم الشروط لاستعمالها هو استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وخاصة عند المستوى، لهذا الغرض إقترح كل من *Toda and Yamamoto* منهجية جديدة لتقدير السلاسل الزمنية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة من التكامل *1*، *0*. أو حتى *2*، وذلك من خلال تقدير نموذج *Toda and Yamamoto*. $VAR_{(P+d_{max})}$ حيث d هو الدرجة الأكبر للتكامل بين المتغيرات وتحصل منهجية *Toda and Yamamoto* وفق الشكل التالي[1]:

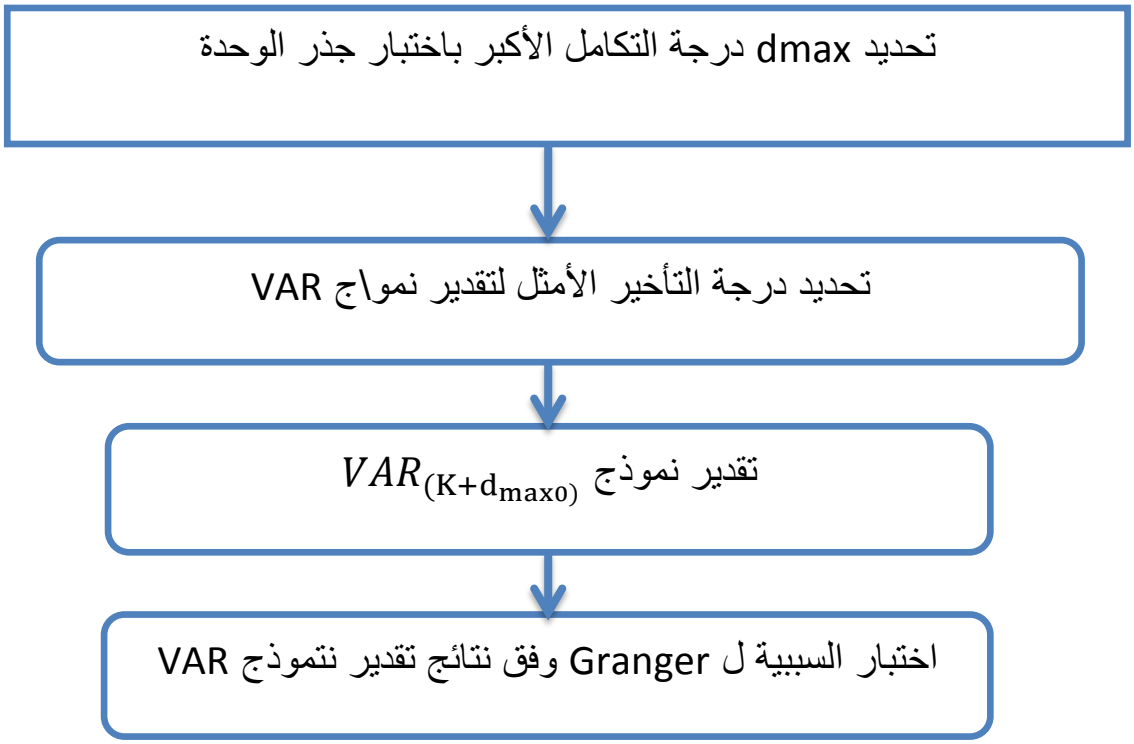

المطلب الثالث : اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك

الفرع الأول : اختبارات الاستقرارية:

يوجد عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود جذر الوحدة أو عدم وجوده، أي لتحليل مدى استقرار السلاسل الزمنية، ومنها:

[1] المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية . مرجع سبق ذكره . ص 34-35

_ اختبار ديكي فولر البسيط Dicky-Fuller(D-F)

_ اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller(ADF)

_ اختبار فليبس –بيرون Philips and perron(P-P)

أ)اختبار ديكي فولر البسيط (D-F): يتطلب إجراء الانحدار الذاتي لكل سلسلة زمنية و الاعتماد على المعادلات التالية :

* اختبار بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام $\Delta Yt=\delta 0+\delta t-1+ut\longrightarrow$

* اختبار بوجود حد ثابت وبدون اتجاه عام $\Delta Yt=\delta 0+\delta 1Yt-1+ut\longrightarrow$

* اختبار بوجود حد ثابت والاتجاه الزمني العام $\Delta\delta=\delta 0+\delta 1Yt-1+\delta 2T+ut\longrightarrow$

– حيث يتضمن هذا الاختبار فرضية العدم بأن المعلمة (H0:B=0) أي أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة والسلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة مستقرة ويتم قبول الفرضية البديلة عندما تكون قيمة t المقدرة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية [1].

ب) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) : يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية وهي صيغة النموذج المستخدم، وحجم العينة، ومستوى المعنوية، ويمكن استخدام اختبار (ADF) في محاولة تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معيننا من فروقات المتغير التابع المتباطئ وذلك بتقدير معادلة الانحدار التالية [2].

$$\Delta Yt=BYt-1+\sum Bj+1\Delta Yt-j+et$$

يتضمن هذا الاختبار فرضية العدم بأن المعلمة (H0:B=0) أي أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، وفي الجانب الأخر الفرضية البديلة (H0:B=1) والتي تعني أن السلسلة الزمنية مستقرة ويمكن إجراء إحصائية t للمعلمة B ومقارنة هذه الإحصائية بالقيم الجدولية، وإذا كانت

[1]. Dicky.DA / fuller.WA .Distribution of estinmators for Autoregressive time series with unit root .journal/ of american statical Association . 1979pp427-431.

[2]W Enders ..Applied Econometries time series .new yourk .usa 1995.p221.

السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة في مستواها فإنه يتم الفرق الأول وإجراء اختبار جذر الوحدة على الفرق، وإذا كانت السلسلة مستقرة عندها فإن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1-1) أما إذا كان كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني فإنها تكون متكاملة من الدرجة من الرتبة (0 -1) فإنها تكون متكاملة من الدرجة d إذا كانت ساكنة عند مستوى الفرق d لذا فإنها تحتوي على عدد d جذر الوحدة[1].

ج) اختبار فيليبس –بيرون(p-p) : يستخدم هذا (p-p) اختبار t للقيمة P، حيث يتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية P أصغر من 0 وعندما تكون قيمة P معنوية وسالبة فهذا يعني رفض فرضية العدم وأن السلسلة الزمنية مستقرة في مستوياتها لكنها يمكن أن تكون متكاملة تكاملا مشتركا إذا كانت درجة تكاملها واحدة وكان هناك توليفة خطية يمكن اختبار استقراره[2].

الفرع الثاني: التكامل المشترك

تقوم فكرة التكامل المشرك على المفهوم للاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على ان المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنيه بينهما وبين الاجل الطويل لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن يفعل قوي اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الاجل وهكذا فان فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الاجل الطويل يؤول اليه النظام الاقتصادي، وان أهم المناهج القياسية المستخدمة الاختبار التكامل لسلاسل الزمنية :

- اختبار جوهانسون

يقوم فكرة هذا الاختبار على إيجاد نموذج الانحدار المقرر أولا ومن ثم أجراء جوهانسون فاذ القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فأن ذلك يدل على أن المتغيرات متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون كل سلسلة على حداة.

[1] H.R Seddighi .K.Alowler and A.V.KATORS.Econometric. practical Apprach London 2000. pp262-263.
[2] Damodor . N .Gujarati B awn .c .porter.basic.Econometrics .shed .M.gtaw .hill .USA 2009. PP758.

- منهجية انجل غرانجر

تعد منهجية انجل غرانجر من اهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمد على اختبار الفرض الصغرى القائل " بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات " وذلك تقدير الانحدار المتغير على الاخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فاذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري، عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة إما إذا كانت سلسلة البواقي غير المستقرة كما في المعادلة التالية[1] :

$$\Delta yt = a1\ \Delta xt + a2 + et-1+et\ldots\ldots$$

Δ = الفرق الأول

et = حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوية إحصائية

et = حد تصحيح الخطأ بالنسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة

[1] السيد متولي عبد القادر، نحو منهج الاختبارات التكامل أو التكامل المشترك لسلاسل زمنية، منتدى الاحصائيين العرب، 2006، ص 8

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الاول: الدراسة السابقة

1. **دراسة سعد الله عبد النور. لبزة محمد الهادي. عوادي عبد الباسط :الأثر المتبادل بين الانتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي :**

تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر باستخدام اختبار انجل غرانجر خلال الفترة 1990-2019.

- وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام،
- وأثبتت عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي للسنة السابقة الانفاق الحكومي السنة الحالية.

تظهر نتائج هذه الدراسة أن الانفاق الحكومي في الجزائر له أثر على الناتج الداخلي الخام حيث أنه كما زاد الانفاق زاد الناتج الداخلي الخام والعكس، وأنه عدم وجود أي علاقة على المدى القصير بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي.

2. **دراسة د.ثامر أمين (2018): اختبار بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر :**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة السببية التي تربط بين عجز الدولة والميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام اختبار تودا وياماموتو خلال الفترة 1990-2016.

وقد توصلت إلى :

- وجود علاقة سببية بإتجاه من الموازنة العامة إلى الميزان التجاري ضعيفة عند مستوى معنوية 10%.
- غياب علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي إلى الميزان التجاري عند مستوي معنوية 5 %.
- غياب علاقة سببية من الميزان التجاري إلى عجز الموازنة عند مستوى معنوية 5%.
- غياب علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي إلى عجز الموازنة عند مستوى معنوية 5 %.
- غياب علاقة سببية لكل من الميزان التجاري وعجز الميزانة بالاتجاه سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معنوية 5%.

3. **دراسة دحماني إسماعيل: دراسة العلاقة السببية بين الانفاق التجاري والنمو الاقتصادي :**

حيث هدفت إلى دراسة العلاقة السببية بين الانفاق التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام اختباري غرانجر واختبار سيمس خلال الفترة الزمنية 1950-2009.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- عدم وجود علاقة سببية بين الانفتاح والنمو.
- أيضا عدم وجود علاقة في الاتجاهين.

4. **دراسة خالد محمد السواعي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد :**

حيث هدفت الدراسة إلى الأثر بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي ،الصادرات والواردات على المدى القصير باستخدام اختبار سيمس وغرانجر خلال الفترة الزمنية 1950-2013.

وقد توصلت الدراسة إلى

- وجود علاقة سببية قصيرة المدى متجهة من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية.
- يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر التغيرات الحاصلة في الاجل القصير ،حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وإضافة مشاريع موجهة أصلا نحو التقدير وبالتالي زيادة الصادرات.
- وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغيرات في المستوردات في الأجل القصير وبما أن الاستثمار الأجنبي يمثل انتقال رأس مال مادي. كما يحتاج استراد مواد خام وزيادة المستوردات،

5. **دراسة هشام عياد (2017) : العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي:**

هدف الدراسة إلى العلاقة السببية بين معدل الفر و اللامساواة و النمو الاقتصادي باستخدام اختبار تودا ياماموتوا خلال الفترة الزمنية 1970-2013.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات قيد الدراسة ماعدا علاقة واحدة هي معدل الفقر باتجاه النمو الاقتصادي.

6. **دراسة حراث حنان و رمضاني محمد : دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر:**

حيث هدفت الدراسة إلى الأثر بين النمو السياحي و عدد الليالي السياحية و عدد السياح الوافدين و العمالة والاستثمار السياسي باستخدام اختبار تودا ياماموتوا خلال الفترة الزمنية 1983-2011.

وقد استخلصت:

- وجود علاقة سببية ف الاتجاهين من عدد الليالي السياحية إلى الناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة سببية فيالاتجاهين من العملة إلى النمو السياحي (الناتج الداخلي الخام) والعكس كذلك.
- وجود علاقة سببية في اتجاهين واحد من الاستثمار السياحي إلى النمو السياحي في علاقة طويلة الاجل.
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار السياحي إلى العمالة.

7. **أ.د حيدر نعمة و أ.د أحمد إبراهيم الزرقي :استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية في العرق :**

تناولت هذه الدراسة متغيرين هما الانفاق على التعليم و الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار غرانجر للفترة الممتدة 1985-2011.

وجود علاقة بين سببية بين الناتج المحلي الا جمالي والانفاق على التعليم حيث كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة زاد الانفاقعلى التعليم 0.0183.

8. **نورة بنت عبد الرحمن اليوسف :العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات في الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية:**

شملت هذه الدراسة العلاقة بين المستوى العام للأسعار –كمية النقود – إجمالي الناتج الحقيقي –سعر الصرف باستخدام اختبار غرانجر للفترة 1975-2010:

حيث كانت نتيجة الدراسة كالتالي :

- هناك سببية ثنائية الاتجاه في الاجل القصير بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود.
- وسببية أحادية الاتجاه من إجمالي الناتج الحقيقي إلى كمية النقود في الاجل القصير وهذا يؤيد دورة الاعمال الحقيقة في أن إجمالي الناتج الحقيقي يسبب التغير في كمية النقود.

- تتحقق العلاقة السببية من سعر الصرف للمستوى العام للأسعار في الاجل القصير.
- إجمالي الناتج الحقيقي يسبب حسب غرانجر سعر الصرف وذلك نتيجة للتجارة الدولية المنظمة في إجمالي الناتج الحقيقي.

9. بن ناجي صدام (2015): محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية تحليله:

تناولت هذه الدراسة الاستهلاك –الدخل المتاح–الدخل–عدد السكان–المستوى العام للأسعار باستخدام اختبار غرانجر للفترة 1980-2012:

توصلت الدراسة إلى:

– وجود علاقة وطيدة بين الدخل المتاح والاستهلاك حيث الدخل يتحكم إلى حد كبير في عملية الاستهلاك من حيث الكم والكيف علامة اتجاهين.

– وجود علاقة طردية بين عدد السكان الاستهلاك كلما زاد عدد السكان زاد الاستهلاك.

– وجود علاقة طردية قوية بين الدخل المتاح والاستهلاك.

– وجود علاقة طردية بين مستوى العام للأسعار والاستهلاك.

10.حايد حميد (2018):دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر :

شملت هذه الدراسة الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار غرانجر للفترة 1966-2015:

- توجد علاقة سببية بين معدل الصادرات والناتج الإجمالي المحلي معبرا النمو الاقتصادي.

11.فجاتي عبد الحميد. صرارمة عبد الوحيد (2016) : دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر إيجابية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر :

وقد تناولت عدة متغيرات الجباية البترولية –الجباية البترولية العادية – معدل النمو الاقتصادي باستخدام اختبار غرانجر للفترة 1980-2014:

- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الجباية البترولية والجباية البترولية العادية نحو معدل النمو الاقتصادي حيث أن للجباية البترولية دور كبير في تنمية والاتنعاش القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

12.حمية عائشة و عازب عثمان هاجر (2018) : أثر الإنتاج الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

شملت الدراسة الإنتاج الصناعي و النمو الاقتصادي باستخدام اختبار غرانجر للفترة 2000-2016:

ونتجت الدراسة عن

- وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد من الإنتاج الصناعي إلى النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية تربط الناتج المحلي بقيمة سابقة بسنة واحدة.

13.لامية شين (2018) : دراسة السببية والتكامل المتزامن بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر:

احتوت الدراسة على متغيرين هما الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار غرانجر للفترة الزمنية 1990-2016 :

وخلصت الدراسة إلى

- وجود علاقة صعيفة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي رغم أن النموذج مقبول احصائيا.
- علاقة طردية بين أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي وإيجابية رغم ضعفها اقتصاديا،
- اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى الطبيعي.
- عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في كلا الاتجاهين بمعنى أي منهما لا سبب الاخر.

14.محمد يحيى بن ساسي (2020): استهلاك الطاقة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي في الجزائر:

شملت الدراسة ثلاثة متغيرات استهلاك الطاقة و انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و النمو الاقتصادي باتستخدام اختبار تودا وياماموتو خلال الفترة الزمنية الممتدة 1980- 2018:

خلصت الدراسة إلى:

- وجود علاقة طويلة الاجل بين استهلاك الطاقة وانبعاث ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنطلق من النمو الاقتصادي نحو استهلاك الطاقة في حين

- وجود سببية ثانية لاتجاه بين النمو الاقتصادي والانبعاثات من ناحية واستهلاك الطاقة و الانبعاثات في الجزائر من ناحية أخرى.

15.دوش أحمد و عيساوي شعيب و لامعة تقي الدين (2019): أثر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر:

وحصرت الدراسة ثلاثة متغيرات – التضخم –النمو الاقتصادي – البطالة باستخدام اختبار غرانجر للفترة 1970-2016:

وقد استخلصت الدراسة

- علاقة عكسية طويلة المدى بين البطالة والتضخم.
- عدم وجود سببية بين المتغيرين حسب نتائج اختبار السببية.

16.كريمة جعفور و لمياء العميش (2018): أثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر:

شملت الدراسة متغيرين هما تقلبات أسعار النفط وقطاع التشغيل في الجزائر باستخدام اختبار تودا وياماموتو للفترة 2000-2016:

وقد خلصت الدراسة:

- وجود أثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر علاقة طردية غير مباشرة.

17.د ايمان محمد إبراهيم (2020) : اختبار سببية تودا وياماموتو بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في مصر:

وشملت الدراسة الاستثمار التعليم و استثمار راس المال العيني والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار تودا وياماموتو للفترة 1991-2018:

وخلصت الدراسة إلى:

- غياب وجود علاقة في الاجل الطويل بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي.
- رأس المال العيني لا يسبب النمو الاقتصادي.

18. محمد قادري (2020) : قياس العلاقة بين التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

وشملت الدراسة التطور المالي ولانفاق التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار تودا و يامامتو للفترة 1995-2017:

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من التطور المالي والنمو الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونلخص الدراسات السابقة في جدول بسيط

الباحث	عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة	الفترة الزمنية	النموذج	الخلاصة
سعد الله ع النور ولبزة محمد الهادي	الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	-النمو الاقتصادي -الانفاق الحكومي -الناتج الداخل الخام	من 1990 إلى 2019	اختبار غرانجر	-عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي -وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام
د.ثامر أمين	-ختبار سببية بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر	-الميزان التجاري -عجز الموازنة -سعر الصرف الحقيقي	من 1990 إلى 2016	اختبار تودا و ياماموتو	-وجود علاقة سببية من الموازنة العامة إلى الميزان التجاري عند سمتوى معنوي 5% -غياب علاقة سببية من سعر الصراف إلى الميزان التجاري -غياب علاقة سببية من الميزان التجاري -غياب علاقة سببية من سعر الصرف إلى عجز الموازنة
دحماني إسماعيل	دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	-النمو الاقتصادي -الانفتاح التجاري	من 1950 إلى	اختبار غرانجر واختبار سيمس	-لايوجد أي علاقة سببية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي -عدم وجود علاقة سببية في

			2009		الاتجاهين
خالد محمد السواعي	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد	-الاستثمار الأجنبي المباشر – الناتج المحلي الإجمالي -الصادرات والمستوردات على المدى القصير	من 1980 إلى 2013	اختبار سيمس واختبار غرانجر	-وجود علاقة سببية طردية قصيرة المدى متجهة من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

الباحث	عنوان الدراسة	متغيرات	الفترة الزمنية	النموذج	الخلاصة
أ.هيشام عياد	العلاقة السببية بين معدل الفقر اللامساواتو النمو الاقتصادي	-معدل الفقر -اللامساوة -النمو الاقتصداي	من 1970 إلى 2013	اختبار تودا و وياماموتو	-عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات قيد الدراسة ما عدا علاقة واحدة من معدل الفقر باتجاه النمو الاقتصادي
أ. حراث حنان و أ.د. رمضاني محمد	دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر	-النمو السياحي -عدد الليالي السياحية -عدد السياح الوافدين -العمالة -الاستثمار	من 1983 إلى 2011	اختبار تودا و ياماموتو	-وجود علاقة سببية في الاتجاهين من عدد الليالي إلى الناتج الداخلي الخام -وجود علاقة سببية في الاتجاهين من العمالة إلى النمو السياحي والعكس -وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار السياحي إلى النمو السياحي في علاقة طويلة الاجل
أ.حيدر نعمة أحمد إبراهيم الرزق	استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية في العراق	-الانفاق على التعليم -الناتج المحلي الإجمالي	من 1985 إلى 2011	اختبار غراجر	-وجود علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق على التعليم حيث ازداد الناتج المحلي بوحدة واحدة زاد الانفاق على التعليم 0.0183

بن ناجي صدام 2015	محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية	الاستهلاك الدخل المتاح –الدخل –عدد السكان –المستوى العام للاسعار	/2012 1980	اختبار غرانجر	–وجود علاقة وطيدة بين الدخل المتاح و الاستهلاك حيث الدخل يتحكم إلى حد كبير في عملية الاستهلاك من حيث الكم و الكيف.علاقة اتجاهين وجود علاقة طردية قوية بين عدد السكان و الاستهلاك كلما زاد عدد السكان زاد الاستهلاك –وجود علاقة طردية قويةبين الدخل المتاح و الاستهلاك
حايد حميد	دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر	–الصادرات –النمو الاقتصادي	من 1966 إلى 2015	اختبار غرانجر	–توجد علاقة سببية بين معدل الصادرات و الناتج الإجمالي المحلي معتبر عن النمو الاقتصادي
قجائي عبد الحميد صرارمة عبد الوحيد	دراسة العلاقة الديناميكة و السببية لاثر الجبائية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائري	–الجبائية البترولية –الجبائية البترولية العادية معدل الاقتصادي	من 1980 إلى 2015	اختبار غرانجر	–توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الجباية البترولية و الجباية البترولية العادية نحو معدل النمو الاقتصادي حيث ان للجبائية البترولية دور كبير في تنمية و الانتعاش القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات
حمية عائشة عازم عثمان هاجر	اثر الإنتاج الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر	–الإنتاج الصناعي –النمو الاقتصادي	/2016 2000	غرانجر	–وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنتاج الصناعي إلى النمو الاقتصادي –وجود علاقة طردية تربط الناتج المحلي بقيمة السابقة بنسبة واحدة –العلاقة بين الصناعة و الناتج المحلي علاقة طردية متزايدة

لامية شين /2018 2017	دراسة السببية والتكامل المتزايد بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة القياسية	الانفاق العام النمو الاقتصادي	/2016 1990	اخبار غرانجر	–وجود علاقة ضعيفة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي رغم النموذج قبول احصائيا –علاقة طردية بين اثر الانفاق العام النمو الاقتصادي و إيجابية رغم ضعفها اقتصاديا –اخبارات الاستقرار للسلال الزمية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى الطبيعي –عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في كلا الاتجاهين بمعني أي منهما لا يسبب الاخر
محمد يحي بن ساسي	استهلاك الطاقة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنموالاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية	–استهلاك الطاقة –انبعاث ثاني أكسيد الكربون –النمو الاقتصادي	/2018 1980	اختبار تودا ياماموتو	–وجود علاقة طويلة الاجل بين استهلاك الطاقة و انباعاث غاز ثاني أكسيد الكربون و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة –وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنطلق من النمو الاقتصادي نحو استهلاك الطاقة في حين –وجود سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الانبعاثات من ناحية و بين استهلاك الطاقة و الانبعاثات في
دوش احمد عيساوي شعيب لامعة تقي الدين	اثر العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر	–التضخم –النمو الاقتصادي –البطالة	من 1970 إلى 2016	اختبار غرانجر	–علاقة عكسية طويلة المدى بين البطالة و التضخم المعبر عنها بمنحنى فيليبس كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية –عدم وجود سببية بين المتغيرين

					حسب نتائج اختبار السببية مما يعني عدم تطابق منحنى فيليبس في حالة الاقتصاد الجزائري
كريمة جعفور لمياء العميش	اثر تقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر		من 2000 إلى 2017	اختبار تودا وياماموتو	-وجود اثر لتقلبات أسعار النفط على قطاع التشغيل في الجزائر في الجزائر في علاقة طردية غير مباشرة
د. ايمان محمد إبراهيم	اختبار سببية بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في مصر	التطور المالي الانفتاح التجاري -النمو الاقتصادي	من 1995 إلى 2017	اختبار تودا وياماموتو	-غياب وجود علاقة في الاجل الطويل بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي رأس المال العيني لايسبب النمو الاقتصادي
محمد قادري	قياس العلاقة بين التطور المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	التطور المالي الانفتاح التجاري النمو الاقتصادي	من 1995 إلى 2017	اختبار تودا وياماموتو	-وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر - وجحادية الاتجاه تسير من التطور المالي والنمو الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر
نورة بنت ع الرحمن اليوسف	العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السعودية	-المستوى العام للأسعار -كمية النقود -اجمالي الناتج الحقيقي -سعر الصرف	من 1975 إلى 2010	اختبارغراز جر	-هناك سببية ثنائية الاتجاه في اجل قصيرة بين المستوى العام للأسعار و كمية العقود. -و سببية أحادية الاتجاه من اجمالي الناتج الحقيقي إلى كمية النقود في الاجل القصير و هذا يؤيد الاعمال الحقيقية في ان اجمالي الناتج الحقيقي يسبب التغير في كمية النقود -تتحقق العلاقة السببية من سعر الصرف للمستوى العام للأسعار

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تناولنا في المبحث الأول عموميات حول السبيبة حيث تطرقنا إلى مفهوم السبيبة وكذلك إلى اختبار السبيبة أنواعها، كما تطرقنا إلى مختلف الاختبارات المستهدفة في الدراسة ، مع ذلك اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك.

أما في المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة لموضوع الدراسة كأداة لتدعيم الدراسة وتوجيهها ومقارنتها وإعطاء فكرة عن موضوع الدراسة.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية للسبيبة

المبحث الأول: البطالة

تمهيد

ان مواجهة البطالة تعتبر من بين اهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل وهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري مختلف شرائحه فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي الظاهرة الفقر وما ينجر عنها من أفات اجتماعية خطرة تهدد امن المجتمع فقد اكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي بان مسالة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية، وخاصة وان العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية اجتماعية كما هو الشأن في بعض الدول البلدان الأخرى.

المطلب الاول: ماهية البطالة

الفرع الأول: مفهوم البطالة

هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل وهما:

- أن يكون الشخص قادرا على العمل.
- أن يبحث عن فرصة للعمل.

وتأسيسا على ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء حسب م اوصت به منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل قادر على العمل أو راغب فيه ويبحث عنه ويقبله عن مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى .ويطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل الأول مرة .وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب[1].

[1] ناجي بن حسين ،محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي . البطالة في الجزائر دراسة تحليلة . مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع

الفرع الثاني: أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة حسب الأنواع التالية

✓ **البطالة الدورية**

ينتج ها النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج والركود التي تتميز يتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الاعمال على التخفيض من الانفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ، ثم تسريح العمال في المرحلة الثانية وبالتالي إرتفاع معدل البطالة.

✓ **البطالة الاحتكاكية**

حدثت هذه البطالة نتيجة التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمدن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل، ومن الجلي أن نقص المعلومات انما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

✓ **البطالة الهيكلية**

يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ، وتؤدي الايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال العاطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه، وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات او راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو سبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن ان للتكنولوجيا أن تؤدي إلى البطالة الهيكلية، كما ان البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في سوق العمل من امثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وما تطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى[1].

[1] رمزي زكي الاقتصاد السامي للبطالة، تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالة المعاصرة سلسلة علم المعرفة العدد 226 الكويت، 1997، ص17.

✓ **البطالة السافرة**

ويقصد بها حالة التعطل الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الاجر السائد دون جدوى ولها فهم في حالة تعطل كمال لا يمارسون أي عمل كما أن البطالة السافرة يمكن ان تكون احتكاكية أو دورية أو هيكلية.

✓ **البطالة المقنعة**

تعبر عند تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل فوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عملة زائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا ،سحبت من مناصب العمل كلها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض وينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

✓ **البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية**

وهناك تصنيف اخر للبطالة حسب إدراة الشخص المتعطل عن العمل وهي بطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية فالأول هي حالة يتعطل فيها العمل بمحض ارادته واختياره حينما يقدم استقالة عن العمل الذي كان يعمل به أما العزوف عن العمل لعمل افضل يوفر اجرا اعلى وظروف عمل احسن اما البطالة الاجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير ارادته أو اختياري وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي طرد من العمل بشكل قسري رغم أن عمال راغبون في العمل وقادرون عليه وقابل لمستوى الاجر السائد [1].

المطلب الثاني: البطالة في الجزائر – أسبابها – خصائصها – طرق معالجتها

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء غير أن أثارها الاقتصادية والاجتماعية ليست واحدة حيث انها في كثير من الأحيان تكون لها اثار مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي ف البلدان النامية، فما هي الأسباب الحقيقة وراء ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، وما هي خصائصها وماهي الإجراءات والسياسات الحكومية التي اعدادها لمواجهة هذه المشكلة.

الفرع الأول: تطور البطالة في الجزائر

يمكن معرفة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال تقديم الإحصاءات التالية :

[1] نفس المرجع السابق، ص 28

سنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	12.8	20.7	23.8	23.17	24.36	28.10	27.49	26.41	28.12	29.45

يتبين لنا من خلال المعطيات السابقة أن معدل البطالة في الجزائر يشهدا تطورا ملحوظا وبوتيرة كبيرة خاصة بعد تطبيق التثبيت الهيكلي، وأصبح معدل البطالة السائد في الجزائر من اعلى مستويات البطالة في الجزائر إذ بلغ عدد البطالين حوالي 2.8 مليون شخص فتوق هذه النسبة معدل البطالة السائد غداة الاستقلال مباشرة .يجب ملاحظة أن الاحصائيات الموترفة غير مهيكلة بكيفية جيدة تسمح بتحليل دقيق لظاهرة البطالة فإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء هي في غالب الأحيان إحصائيات إجمالية مشتتة ومن الصعب التأكد من صحتها .كما أن هناك صور أخرى للبطالة غير مأخوذة بعين الاعتبار في التقديرات الإحصائية مثل العمل المؤقت والعمل الغير مهيكل والعمل المنزلي ، ومنه فيعتقد بعض الاحصائيين أن معدل البطالة الوطني مبالغ فيه بما أن كل هذه الاشكال من العمل التي تزداد باستمرار بصفة كبيرة لم يتم أخذها بعين الاعتبار . إن هذا التحفظ المسجل حول معدل البطالة في الجزائر لا يعني بأي حال من الأحوال أن المعدل الحقيقي للبطالة بعبد خاصة في أوساط فئة الشباب بداية من العشرية السابقة[1].

الفرع الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

إن أزمة البطالة ازدادت تفاقما خاصة بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي الذي حقق العديد من النتائج الإيجابية وكذلك السلبية ،فعلى صعيد الاقتصاد الاكلي تم تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى كما تم تخفيض العجز في الميزانية بعد اتباع برنامج صارم في تسير النفقات العمومية والتحكم في التطور النقدي وتم التحكم في معدل التضخم ،وبفضل هذه النتائج تحسنت معدلات النمو الاقتصادي حيث أصبحت تسجل معدلات نمو إيجابية بدءا من سنة 1995 بعد أن كانت معدلات نمو سالبة قبل ذلك، لكن كل هذه النتائج الإيجابية المحققة على مستوي التوازنات الكبرى كانت على حساب التضحية بالجانب الاجتماعي ويظهر ذلك

[1] Cherif Chakib ،La restructuration industrielle ،les cahiers du CREAD ،N° 41 ،1997 ،p 212 .

جليا في تدهور القوة الشرائية وتزايد ملحوظ في معدلات البطالة مما أدى إلى تنامي الفقر وتفشيا الآفات الاجتماعية.[1]

كما يمكن إرجاع السبب الرئيسي لزيادة معدلات البطالة إلى انخفاض وتراجع نمو البرامج الاستثمارية الجديدة . فقد تراجعت نسبة الاستثمارت، إلى الناتج الداخلي الخام ،فقد كانت هذه النسبة سنة 1993 تقدر بـ 10.7% و أصبحت 7.3% في سنة 1994 . لتصبح 4 % في حدود سنة 1996، كما أنه وحتى في قطاعات ذات أولوية كقطاع الري والتربية والسكن فقد شهدت هي أيضا تراجعا في حجم الموارد الموجهة لها فيما بين سنتي 1993 و 1997 فقطاع الري تراجعت ميزانيته من 1.15% من النتاج الداخلي الخام إلى 0.70% أما قطاع التربية فتراجعت ميزانيته من 0.90% إلى 0.70% وعرف قطاع السكن هو أيضا تراجعا في ميزانيته خلال نفس الفترة من 0.45% إلى 0.38%.[2]

يمكننا أذن تحديد أهم الأسباب وراء زيادة معدلات البطالة في الجزائر إلى أثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تطبيقه بعد تفويض من المؤسسات النقدية والمالية الدولية بخصوص إعادة جدولة المديونية الخارجية، نذكر:

- أدى خفض معدل الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والسكن إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.
- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الايدي الاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في المشروعات البنية الأساسية و قطاع المحروقات التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال وعلى العمالة مؤقتة أي تسريح عقب انتهاء المشروع.
- إن تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى إلى إحداث كساد واضح في السوق المحلي العام والخاص، وقد نجم عن ذلك خسائر و إفلاسات ضخمة، وتسريح اعداد كبيرة من العمالة.

[1] الديوان الوطني لإحصاء، جانفي 2001

[2]Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage.fevrier 1998 p47

- إن التزام بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وتشجيع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إغلاق و إفلاس عديد المؤسسات وتسريح عمالها.[1]

الفرع الثالث: خصائص البطالة في الجزائر

يمكننا تحديد أهم مميزاتها في الجزائر فيما يلي:

- ان النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب فأكثر من 80% من العاطلين عن العمل هم أقل من 30 سنة .
- ان ثلثي العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل أي ليس لهم تجربة مهنية سابقة وهذا ما يصعب دمجهم في سوق العمل [2].
- البطالة تمس أكثر الفئات الغير حاصلة على أي مستوى تكويني فأكثر من مليون متعطل عن العمل له مستوى دراسي متوسط 73% من البطالين ليس لهم أي مستوي تأهيلي.
- أن بطالة حاملي الشهادات الجامعية أخذت في الزيادة من سنة لأخرى فحسب الديوان الوطني للأحصاء، فقد إرتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 0.6% سنة إلى 3.17% سنة 1992 ثم 4.4% سنة 1995 وتجاوز عددهم في سنة 1997 مائة الف بطال جامعي مما يشير إلى أن النمط التعليمي لا يتماشى مع مستجدات سوق العمل ان ظاهرة ارتفاع نسبة العاطلين من المتعلمين والمهنين وذوي التخصصات الماهرة ليست الظاهرة الوطنية بل انها ظاهرة منتشرة في العديد من البلدان النامية.
- ففي تقرير للبنك الدولي أشاره فيه إلى انه في 32 بلد نامي كان هناك اكثر من 2.4 مليون عاطل عن العمل من الذين كانوا يعملون في الوظائف والمهن الفنية الإدارة العليا وهذا النوع من العاطلين عادة ما يسعى للعمل في خارج البلاد . الامر الذي يعتبر هدرا كبيرا في أغلى الموارد البشرية.
- أصبحت ظاهرة البطالة طويلة الاجل فقد انتقلت مدة البحث عن العمل من 23 شهر سنة 1989 إلى أكثر من 27 شهر سنة 1996[3].

[1] FForum international sur l'emploi des jeunes ،CNES ،15 –16 Janvier 1996

[2] الديوان الوطني لإحصاء، جانفي 2001.

[3]Forum international sur l'emploi des jeunes ،CNES ،15 –16 Janvier 1996

- ❖ إن ثلث العاطلين عن العمل فقدو مناصب عملهم لأسباب اقتصادية في إطار ما يعرف بتسريح العمال والاحالة على التقاعد المسبق أو الإحالة على صندوق التأمين على البطالة.
- ❖ نلاحظ تزايد ملحوظ في صفوف النساء حيث تبلغ نسبة 38% إلى 40%.
- ❖ إن البطالة منشرة أكثر لدى الفئات الاجتماعية الضعيفة، حيث تقدر البطالة لدى الفقراء ب44 % مما تؤكد على الترابط الوثيق بين ظاهرتي البطالة والفقر (أكثر البطالين فقراء أو أغلب الفقراء عاطلين عن العمل)[1].

تتوزع البطالة بشكل غير متوازن داخل الوطن، فبعض المناطق تعاني أكثر من المناطق الأخرى فولايات كوهران، مستغانم، الجزائر، البليدة، تيبازة، عنابة، قسنطينة، تقدر مستويات البطالة فيها بـ 10 % من المجتمع النشيط وولايات أخرى كولاية الشلف تيزو ويزو، برج بوعريريج، سطيف. تعرف معدلات بطالة تفوق 75% من المجتمع النشيط في حين ان ولايات أخرى كولاية تلمسان وغيرها تعرف معدلات بطالة تقدر ما بين 60 – 75 % من المجتمع النشيط. من خلال عرض أهم خصائص البطالة في الجزائر نتسائل الان عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة هذه المعضلة التي تنخر الاقتصاد الوطني وتهدد الامن الاجتماعي.[2]

الفرع الرابع: الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة والحلول المقترحة لتخفيف آثارها

- الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة:

أن تفاهم الضغوط الجديدة الناجمة عن استقرار الاقتصاد التي تجسدت على الخصوص في ترشيد المستخدمين الناجم عن عملية إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي، وفي تراجع الاستثمار وانشاء مناصب الشغل فكان من الضروري على الدولة إقامة أجهزة تهدف إلى التقليل من عدد المناصب المفقودة، وضمان مداخيل بديلة للإجراءات الذين سرحوا لأسباب اقتصادية . يتكون النظام الوطني لحماية الاجراء من خطر فقدان مناصب عملهم بصفة غير ارادية ولأسباب اقتصادية من عدة أدوات ذات طابع اقتصادية واجتماعية نذكر منها يلي.

- نظام التقاعد المسبق وذلك بموجب التشريعي رقم 94/10 الصادر بتاريخ 26 ماي 1994.

[1] الديوان الوطني للاحصاء، جانفي 2001.

[2] Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. Février 1998

- نظام التامين ضد البطالة الصادر في ماي 1994 يرمي هذا النظام إلى ضمان مدخول مؤقت للأجراء المسرحين في إطارة إعادة تنظيم النشاط الاقتصادية جذريا، كما يضطلع أيضا بمهمة إعادة ادماج العاطلين عن العمل في الحياة العملية ، ولذلك يعتبر هذا النظام بمثابة الأداة الرئيسية للجهاز الخاص بمرافقة إعادة هيكلية الاقتصاد والتخفيف من أثار التعديل الهيكلي.[1]

يتبين مما سبق ذكرة أن السلطات العمومية إتخذت عدة إجراءات كان القصد منها التخفيف من حدة هذه الظاهرة ، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في شقين أساسين هما الشق الاجتماعي و الشق الاقتصادي.

- الحلول المقترحة للتخفيف من آثار البطالة

من خلال استعراضها لأهم الأسباب المؤدية لزيادة معدلات البطالة والتعرف على خصائصها يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات قصد التخفيف من حدة ظاهرة البطالة نذكرها فيما يلي :

- يجمع الاقتصاديون على أن مواجهة مشكلة البطالة تتم في المقام الأول من خلال الاستثمار فبدونه لا وجود للشغل .غير اننا نؤكد على ان معدلات نمو الاستثمار قد لا يرافقها تطور متناسب معها فيما يتعلق بأنشاء مناصب عمل جديدة وهذا راجع أساسا إلى أن مستوى التطور النمو الديمغرافي وبالتالي المجتمع النشيط قد يفوق مستوى نمو الاستثمار، وقصد تحقيق الاستثمار للأهداف المرجوة منهن فمن الضروري تحسين أليات تسير نفقات الدولة الخاصة فيما يتعلق بنفقات التجهيز بهدف توجيهها قصد مساهمتها في زيادة فرص العمل، وعدم كافة الإجراءات الحافزة للاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر حاجة لعنصر العمل.
- إن تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي و تقليص العجز في الميزانية كان له الأثر المبادر على تقليص لانفاق الحكومي على الاستثمار وما صاحب ذلك من تقلص فرص العمل الجديدة ان مساهمة ميزانية التجهيز في زيادة العرض الإجمالي للعمل يتطلب تحقيق ثلاثة شروط أساسية هي.
- الإدارة السياسية وقدرة الدولة على زيادة الموارد الموجهة نحو الاستثمار من اجل تمويل مشاريع جديدة، وهذا قصد تقليص الاختلالات المتراكمة في بعض القطاعات وزيادة فرص العمل.
- تحسين وتيرة أنجاز الاستثمارات من اجل زيادة فعالتها في خلق مناصب عمل جديدة.

[1] R .Amrani ،Le chômage en Algérie Est-ce une fatalité ،in L'Economie ,mensuel économique édité par l'agence Algérie Presse service ،N°42 Avril 1997 ،pp 14 à 20

- زيادة مشاركة الجماعات النحلية في تمويل أنشطة الاستثمار وهو ما يتطلب إعادة النظر في مصادر إيرادات وتحسين الجباية المحلية[1].

المبحث الثاني: الانفاق الحكومي

المطلب الأول: ماهية الانفاق الحكومي وقواعده

الفرع الأول: تعريف الانفاق الحكومي

ومن التعريفات الشائعة:

– هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطات العمومية (الحكومة أو الجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة[2]، ويعرف كذلك بأنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.

– تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة إلى استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، من هذه الزاوية يمكن اعتبار الإنفاق الحكومي بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام[3]

الفرع الثاني: أركان الانفاق الحكومي

❖ النفقات العمومية هي مبلغ نقدي: أي أن إنفاقها يظهر في صورة تدفقات نقدية ليس تدفقات مالية، هذه المبالغ النقدية تحررها الدولة كثمن لها تقتنيه من منتجات وخدمات و خدمات من أجل تسيير المرافق العمومية، وكذلك ثمن لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها بنفسها، ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وبهذا لا يندرج ضمن الإنفاق الحكومي إلى ما تنفقه الدولة في صورة نقود فقط، وهذا بخلاف الاستخدامات التقليدية المستعملة في السابق.

[1] تقرير حول نظام علاقات العمل في السوق في سياق التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العاشرة، أفريل 1998، ص 60.

[2] محمد الصغير على ،د يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2005، 24.

[3] محمود حسين، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة 2015، ص 106.

- صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها :يشترط لكي تكون النفقة العامة أن يكون الأمر بها لشخص معنوي يخضع للقانون العام ،فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة خاصة أو عامة، وعليه فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت في شكلها النقدي وتحقق منفعة عامة [1] .
- النفقة العامة تحقق النفع العام : يعد هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة، فبدون هذا الشرط لن تكون النفقة عامة حتى لو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف منها تحقيق النفع العام للمجتمع كتقليل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مثل تقديم المساعدات النقدية للفقراء ناهيك عن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وغيرها[2].

الفرع الثالث: قواعد وضوابط الانفاق الحكومي

- قاعدة المنفعة القصوى : أي تهدف النفقات إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع
- قاعدة الاقتصاد والتدبير : و تعني تجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب على الدولة توفير رقابة مالية حازمة ويقظة، وجهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته الموكلة له إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين .
- قاعدة الترخيص : وتعني هذه القاعدة أنه لا يصرف أي مبلغ إلا بعد موافقة الجهات المختصة، وهذا عن طريق صدور قانون يتم مناقشة لدى السلطة التشريعية (البرلمان) وبعد الموافقة يتم صرف المبالغ حسب مصارفها .

إن تحقيق القاعدة الأولى والثانية لا يتم إلا من خلال القاعدة الأخيرة ،حيث غياب الجهات المستقلة للصرف يعني عدم وجود رقابة على الصرف وعدم اليقين من الحاجة الفعلية للإنفاق العام، وبالتالي يصبح من الصعب تحقيق القواعد السابقة[3].

[1] حامد عبد المجيد ، ع العزيز عثمان ،محمد عمر، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2002، ص277

[2] حامد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ص 277

[3] سمير بن عباس ،دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر 2012 ص 55

* صور النفقات الحكومية : ولها صور مختلفة ومتعددة نذكر منها :

- الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين
- قيم السلع والخدمات التي تبتاعها الدولة وتهدف إلى إشباع الحاجات العامة .
- الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية و إلى دول المنظمات العالمية [1].

الفرع الرابع: تقسيمات النظرية للنفقات العامة

❖ التقسيم الوظيفي للنفقات العامة : حيث يقوم حسب طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تبين حجم نشاط الحكومة من خلال أوجه إنفاقها المختلفة، وقد جمع الاقتصاديون على التفريق بين ثلاثة وظائف أساسية هي : الوظيفة الإدارية ،الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الاجتماعية ،وبذلك نذكر ثلاثة أنواع:

- النفقات الإدارية للدولة : وتجمع النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة والضروري لقيام الدولة بوظائفها
- النفقات الاجتماعية للدولة : تجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين .
- النفقات الاقتصادية للدولة :تجمع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات ...الخ .

❖ التقسيم الدوري للنفقات العامة : تتوزع النفقات العامة حسب دورتها إلى نوعين، عادية وغير عادية .

- النفقات العادية :تتمتع بدورتها كونها تتجدد كل فترة و تتمثل في ما تنفقه الدولة لتسيير مرافق الدفاع والأمن ....الخ .
- النفقات الغير عادية :تمثل النفقات العامة التي لم يكن من التوقع حدوثها وهي التي لا تحدث بصفة دورية .
- النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية:
- النفقات الحقيقية : وهي بغرض الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة[2] .

[1] فتحي أحمد و غياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان،عمان 2013 ص61

[2] خالد شحاذ وأحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر ،الأردن، 2008، ص63.

- النفقات التحويلية : تمثل مجموع إنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة و إنما تهدف إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع[1].

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية

لاحظ هذه الظاهرة العالم الألماني Wagner . الذي درس ظاهرة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر .وحصل على نتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة (النفقات) والتطور الاقتصادي ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة ،لأن هذه الزيادة قد تكون لأسباب ظاهرية دون زيادة المنفعة العامة الحقيقية، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يلي:

الفرع الأول : الأسباب الظاهرية

يقصد بها زيادة قيمة الإنفاق دون أن يقابلها زيادة أو التحسن الفعلي والملموس في جمع السلع والخدمات المقدمة هذه العوامل ترجع لعوامل أهمها :

- ارتفاع المستوى العام للأسعار : مما يؤدي إلى دفع الحكومة للحفاظ على نفس مستوى الخدمات
- اختلاف طرق المحاسبة العامة المستخدمة : كل النفقات تظهر في الميزانية مما يؤدي إلى زيادتها
- التوسع الإقليمي : زيادة إقليم لم يكن تابع للدولة يؤدي إلى زيادة العبء[2].

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقة

ونقصد بذلك وجود عوامل معينة تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية، نتيجة لتزايد عبئ التكاليف العامة وتتمثل هذه الأسباب في :

- الأسباب العسكرية : حيث تعتبر من أهم فقرات الإنفاق الحكومي وهذا راجع إلى التطور المستمر في المستلزمات العسكرية .

[1] فتحي أحمد و ذياب عواد، نفس المرجع ص62.

[2] محمود حسين، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة 2015، ص106.

- الأسباب السياسية : إن ظهور الأحزاب والجمعيات وتعددها والأمور الدبلوماسية والمنظمات وهيئات الدولة ...الخ، كل هذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة
- الأسباب الاقتصادية : تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة الدخل الوظيفي وكذلك دخول الأفراد وتحسن مستوى المعيشة، وينتج عن ذلك اتساع دائرة الضرائب والرسوم المتقطعة ...الخ، ويؤدي إلى توسع في النفقات الحكومية
- الأسباب الاجتماعية : لقد أدى تطور الوعي الاجتماعي وظهور مبادئ الديمقراطية والمساواة والحقوق وتحمل الدولة إلى مسؤولياتها اتجاه جميع فئات المجتمع، إلى تزايد التزامات الحكومة ومسؤولياتها اتجاه المواطن، وبهذا تتحقق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والسكنية مما أدى إلى زيادة النفقات العامة .
- الأسباب المالية : يرجع هذا السبب إلى سهولة الاقتراض سوى كانت قروض داخلية أو خارجية بهدف سد عجز في إيرادات الدولة، كذلك بسبب وجود فائض في الإيرادات العامة والذي يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام .
- الأسباب الإدارية :إن زيادة عدد الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية يؤدي إلى زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف التسيير، وبالتالي زيادة الإنفاق العام[1] .

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحه

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات الحكومي

توجد مصطلحات تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها ،أوليات الإنفاق وضبط الإنفاق وتحسن كفاءة الإنفاق ....الخ، وربما يكون مصطلح الترشيد أدق واشمل من كل هذه المصطلحات.

مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي : إن معنى الترشيد لغة هو الهداية والاعتدال وفي الاصطلاح الاقتصادي، يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد وطبقا لما يملي به العقل، ويتضمن الترشيد

[1] محمود حسين، مرجع سبق ذكره ص106.

إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ويطلق اصطلاح الترشيد على الاستثمار، وترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد النفقات العامة [1].

الفرع الثاني: عوامل نجاح ترشيد الانفاق الحكومي

هناك العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة، مما يستدعي تضافر الجهود لتجسيدها على الواقع، ويمكن إيجازها فيما يلي :

- ضرورة توفير بيئة سليمة للحكم : إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الرشيدة توفر الشفافية والرقابة والمساءلة الجادة على موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل كل هذا سوف يساهم بتحقيق الحكم الراشد، فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام .
- إرادة سياسية قوية : حيث أنه من المعلوم تخصيص الموارد أوجه معينة للإنفاق يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة ،فبوجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات أمر ضروري لاستكمال عملية الترشيد
- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها : إن توفر جهاز إداري يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة له يحقق عملية ترشيد الإنفاق العام[2].

التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة : بحيث تستطيع مختلف الجهات المعينة التعرف على كل عمليات الإنفاق العام وتقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها وهذا ما يطمئن أفرادها وهيئاتها مما يؤدي إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

- توفير نظام محاسبة ورقابة فعالة :بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية التعرف على كل عمليات الانفاق العام وتقييم كل عملية ،ولعل أكبر دليل على قوة الدولة والتزامها بنشر نتائج نشاطها وهذا ما يطمئن أفرادها وهيئتها مما يؤدي إلى مساهمة في إنجاح عملية الترشيد وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقة .
- الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص : أي ترك المجال للقطاع الخاص وعدم مزاحمته، فالتوسع في المشاريع الحكومية ينتج عنه عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق و

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة والتوزيع، لبنان، 2008، ص399

[2] محمد عمر حامد، المالية العامة و الضرائب والنفقات العامة، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص62

إمكانية الاعتماد على القطاع الخاص في كثير من الاستثمارات، حيث أن المستثمر الخاص يكون أكثر حرصا وحذرا على أمواله مع تحقيق الأرباح، بالمقابل إذا قامت تلك المشاريع للدولة فمن الممكن أن يحدث اختلاس أو تبديد المال العام، مما يزيد في تكلفة إنجاز المشاريع ويبعدها عن ترشيد الإنفاق[1] .

الدراسة التطبيقية

1 – دراسة تطور معدل البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1991–2019)

الشكل 1 : تطور معدل البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019

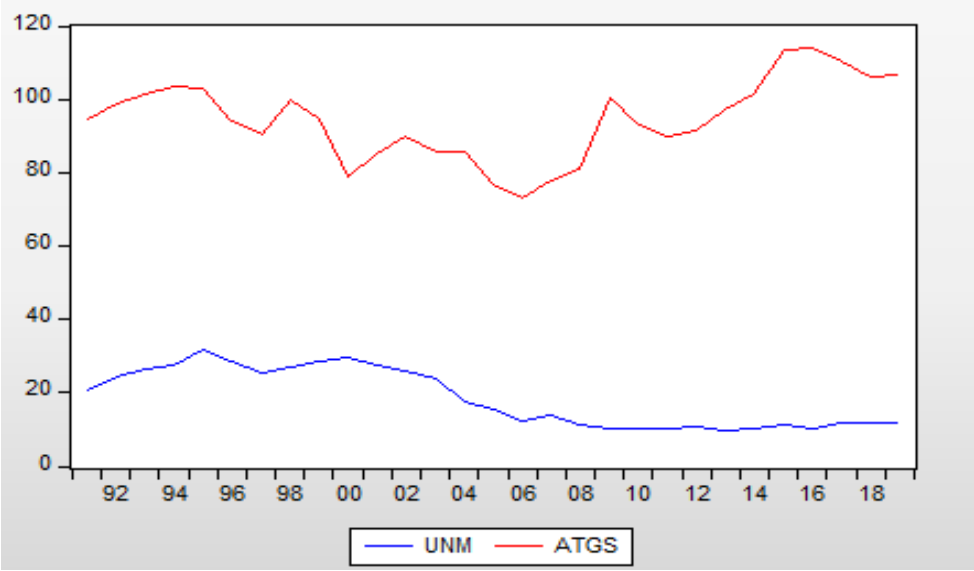

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال الشكل يتضح لنا أن الانفاق الحكومي شهدت خلال الفترة ما بين 1991 إلى غاية 1995 ارتفاعا بسيطا حيث قد سنة 1992 بـ 50.1% . نلاحظ زيادة مستمرة للأنفاق الحكومي عموما من 1994 إلى غاية 1997 وذلك راجع إلى أن بسبب تنفيذ مشاريع البنى التحتية وغيرها في إطار إنعاش الاقتصاد، ثم انخفضت من 2000 حتى 2010 وذلك راجع إلى تبني الدولة الإصلاحات الهيكلة المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والذي نص على تقليص دور الدولي في الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص ، ثم من سنة

[1] محمد عمر حامد، مرجع سبق ذكره ص63

2010 إلى 2019 نلاحظ تزايد في معدلات الانفاق الحكومي وذلك راجع إلى قيام الدولة تسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي من خلال ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد .

نلاحظ من خلال الشكل 1 : أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2000 شهدت ارتفاعا مستمر إلى أعلى معدل لها سنة 1995 والذي سجل بـ :29.80% ويعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر والمتمثلة في المديونية الخارجية وأيضا العشرية السوداء و مانتج عنها من أضرار وخيمة و التي أدت بدورها إلى إرتفاع البطالة ، أما الفترة الممتدة بين 2000 و2019 فشهدت انخفاض مستمر في معدل البطالة والذي سجل أقل انخفاض له 2016 بـ : 10.20% وذلك عائد لتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث سجل أقل معدل للبطالة سنة 2013 بـ : 9.80% .

3- خطوات تطبيق اختبار سببية غرانجر

1 – اختبار استقرارية المتغيرات

الجدول (1): اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller(ADF)

	عند المستوى			
		UNM	ATGS	
with constant	t- statistic	−0.5204	−1.5463	غير معنوي
	Prod	0.8728	0.4360	
With constat & trend	t-statistic	−2.2509	−1.7124	غير معنوي
	Prod	0.3251	0.7188	
Without constant& trend	t-statistic	−0.8821	0.1423	غير معنوي
	Prod	0.3251	0.7195	
	عند الفرق الاول			
With constant	t-statistic	−4.1042	−4.9693	معنوي
	Prod	0.0038	0.0004	
With constant & trend	t-statistic	−3.9674	−4.9798	معنوي
	Prod	0.0227	0.0023	
Without contstent	t-statistic	−0.0266	−5.0605	

معنوي	0.0000	0.0003	Prod	& trend

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ أنه عند المستوى كل السلاسل غير مستقرة لأن المعنوية أكبر من 5%. وعند تطبيق الفرق الأول مباشرة نلاحظ أن كل السلاسل أصبحت مستقرة وكلها معنوية عند مستوى معنوية (أقل من 5%.

الجدول (2) :اختبار فليبس –بيرون Philips and perron(P-P)

	عند المستوى			
		UNM	AGTS	
With Constant	t-statistic	−0.7709	−1.6340	غير معنوي
	Prod	0.8119	0.4526	
With constant & trend	t-statistic	−2.4412	−1.6481	غير معنوي
	Prod	0.3522	0.7531	
Without constant &trend	t-statistic	−0.8374	0.2557	غير معنوي
	Prod	0.3442	0.7431	
	عند الفرق الأول			
With constent	t-statistic	−4.0877	−5.0706	معنوي
	Prod	0.0040	0.0003	
With constant & trend	t-ststistic	−3.9436	−5.5076	معنوي
	Prod	0.0238	0.0007	
Without constent& trend	t-statistic	−4.0266	−5.1793	معنوي
	Prod	0.0003	0.0000	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ حسب اختبار **Philips and perron**) أنه عند المستوى كل السلاسل غير مستقرة لأن المعنوية أكبر من 5%. وعند تطبيق الفرق الأول مباشرة نلاحظ أن كل السلاسل أصبحت مستقرة وكلها معنوية عند مستوى معنوية (أقل من 5%) .

الاستنتاج : نستنتج أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى ولكنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول ، ومنه فهي متكاملة من الدرجة I(1) .

2- اختبار درجة التكامل أو تحديد درجة الابطاء

الجدول (3): تحديد درجة الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−197.6408	NA	9068.120	14.78821	14.88419	14.81675
1	−144.7511	94.02619	242.9446	11.16674	11.45471	11.25237
2	−144.1767	0.935991	315.2570	11.42050	11.90044	11.56321
	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ عند الاختبار أن قيمة الابطاء "2 " ليست هي القيمة المثلى عند أي من الاختبارات المتوفرة في البرامج وقيمة الابطاء "1 " هي القيمة المثلى حسب كل الاختبارات.

الاستنتاج : نستنتج أن قيمة الابطاء المناسب حسب كل الاختبارات هي قيمة للإبطاء ا "1"

3- التكامل المشترك

الجدول (4): اختبار التكامل المشترك

اختبار الاثر					
	Eigen value	Trace statistic	Critical value	Prod %5	
None	0.212865	8.074098	15.49471	0.4575	غير معنوي
At most 1	0.057939	1.611508	3.841466	0.2043	غير معنوي
الاختبار القيمة الذاتية العظمى					
	Eigen value	Trace statistic	Critical value	Prod %5	
None	0.21865	8.074098	14.26460	0.5546	غير معنوي
At most 1	0.057939	1.611508	3.841466	0.2043	غير معنوي

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ حسب اختبار الأثر وعند معنوية 5% أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .ووفقا لأختبار القيمة الذاتية العظمي أيضا لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الاستنتاج : نستنتج من خلال تطبيق أختبار الأثر والقيمة الذاتية العظمي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

4- اختبار سببية غرانجر

الفرضيات

H0= AGT يسبب UNM

H1= AGT لايسبب UNM

اذا كانت قيمة Prob أقل من 0.05 فإننا نقبل فرضية H0 و نرفض H1 عند مستوى معنوية 5%. واذا كانت القيمة Prob أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية H1 ونرفض H0 عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (5) اختبار سببية غرانجر

المتغير التابع	المتغير المفسر	p-valu	مستوى معنوية 5%
UNM	AGT	0.0431	معنوي
AGT	UNM	0.1256	غير معنوي

المصدر :من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج اختبار السببية في الجدول رقم () نستنتج ما يلي :

الاتجاه الاول بما أن Prob أقل من 0.05 فاننا نرفض H1 ونقبل H0.

الاتجاه الثاني بما Prod أكبر من 0.05 فاننا نقبل H1ونرفض H0.

1- **وجود علاقة سببية من الانفاق الاحكومي إلى البطالة على المدى القصير .**
2- **عدم وجود علاقة سببية من البطالة إلى الانفاق الحكومي على المد القصير .**

الخلاصة : وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الانفاق الحكومي والبطالة على المدى القصير ، تتجه من الانفاق الحكومي إلى البطالة .

مناقشة النتائج :

تشير نتائج اختبار السببية لغرانجر في هذه الدراسة إلى العديد النقاط المهمة التي نلخصها فيما يلي:

يتأثر التغير في البطالة بالتغير بالانفاق الحكومي ، وهذا يفسر ان النفقات تؤثر في معدل التشغيل العمال وخلق مناصب شغل ،حيث ان فتح مشاريع جديدة للبنى التحتية من مدارس ومصحات والطرق ومجمعات سكنية وما إلى ذلك يحرك عجلة التشغيل وحيث أن الانفاق الحكومي لا يؤدي إلى الحد من البطالة وحسب وانما يساهم في نمو وتنشيط الدولة ككل بطريقة غير مباشرة وذلك لأن توفير العمل يتيح توفير الأجور وبالتالي زيادة الاستهلاك مما يعمل على زيادة الناتج والحد من أ ضرار الازمات الاقتصادية .

3- خطوات تطبيق اختبارسببية تودا وياماموتو

3-1اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

الجدول (6):اختبار ديكي فرلر ADF للسلسة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي

عند المستوى			
	AGTS		PROD
With constont	t-statistic	−1.5463	غير معنوي
	prod	0.4960	
With constont & Trend	t-statistic	−1.7124	غير معنوي
	Prod	0.7188	
Without constont & Trend	t-statistic	0.1423	غير معنوي
	Prod	0.7195	
	عند الفرق الاول		
With constont	t-statistic	−4.9693	معنوي
	Prod	0.0004	
With constont & Trend	t-statistic	−4.9798	معنوي
	Prod	0.0023	
Without constont & Trend	t-statistic	−5.0606	معنوي
	Prod	0.0000	

المصدر :من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ أنه عند المستوى كل السلسلة غير مستقرة لأن المعنوية أكبر من 5%. وعند تطبيق الفرق الأول مباشرة نلاحظ أن كل السلسلة أصبحت مستقرة وكلها معنوية عند مستوى معنوية (أقل من 5%)

الجدول (7):اختبار فليب بيرو PPللسلسلة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي

عند المستوى			
	AGTS		PROD
With constont	t-statistic	−1.6340	غير معنوي
	prod	0.4526	
With constont & Trend	t-statistic	−1.6481	غير معنوي
	Prod	0.7471	
Without constont & Trend	t-statistic	0.2557	غير معنوي
	Prod	0.7531	
	عند الفرق الاول		
With constont	t-statistic	−5.0706	معنوي
	Prod	0.0003	
With constont & Trend	t-statistic	−5.5076	معنوي
	Prod	0.0007	
Without constont & Trend	t-statistic	−5.1793	معنوي
	Prod	0.0000	

المصدر :من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ حسب اختبار **Philips and perron** أنه عند المستوى كل السلسلة غير مستقرة لأن المعنوية أكبر من 5%. وعند تطبيق الفرق الأول مباشرة نلاحظ أن كل السلسلة أصبحت مستقرة وكلها معنوية عند مستوى معنوية (أقل من 5%) .

الاستنتاج : نستنتج أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى ولكنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول ، ومنه فهي متكاملة من الدرجة I(1) .

الجدول (8):اختبار فليب بيرو PPلمتغير البطالة

عند المستوى			
	UNM		PROD
With constont	t-statistic	−0.7709	غير معنوي
	prod	0.8119	
With constont & Trend	t-statistic	−2.4412	غير معنوي
	Prod	0.3522	
Without constont & Trend	t-statistic	−0.8374	غير معنوي
	Prod	0.3442	
	عند الفرق الاول		
With constont	t-statistic	−4.0877	معنوي
	Prod	0.0040	
With constont & Trend	t-statistic	−3.9436	معنوي
	Prod	0.0238	
Without constont & Trend	t-statistic	−4.0266	معنوي
	Prod	0.0003	

المصدر :من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ حسب اختبار **Philips and perron** أنه عند المستوى السلسلة غير مستقرة لأن المعنوية أكبر من 5%. وعند تطبيق الفرق الأول مباشرة نلاحظ أن السلسلة أصبحت مستقرة وكلها معنوية عند مستوى معنوية (أقل من 5%) .

الجدول (9):اختبار ديكي فرلر ADF للسلسة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي

عند المستوى			
	AGTS		PROD
With constont	t-statistic	−0.5204	غير معنوي
	prod	0.8728	
With constont & Trend	t-statistic	−2.2509	غير معنوي
	Prod	0.4452	
Without constont & Trend	t-statistic	−0.8821	غير معنوي
	Prod	0.3251	

	عند الفرق الاول		
With constont	**t-statistic**	**−4.1042**	**معنوي**
	Prod	**0.0038**	
With constont & Trend	**t-statistic**	**−3.9674**	**معنوي**
	Prod	**0.0227**	
Without constont & Trend	**t-statistic**	**−4.0266**	**معنوي**
	Prod	**0.0003**	

المصدر :من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ أنه عند المستوى كل السلسلة غير مستقرة لأن المعنوية أكبر من 5%. وعند تطبيق الفرق الأول مباشرة نلاحظ أن كل السلسلة أصبحت مستقرة وكلها معنوية عند مستوى معنوية (أقل من 5%).

3-2 اختبار درجة التكامل أو تحديد قيمة الابطاء

الجدول (10):تحديد قيمة الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−197.6408	NA	9068.120	14.78821	14.88419	14.81675
1	−144.7511	94.02619	242.9446	11.16674	11.45471	11.25237
2	−144.1767	0.935991	315.2570	11.42050	11.90044	11.56321
	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1	معنوي عند 1

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ عند الاختبار أن قيمة الابطاء "2 " ليست هي القيمة المثلى عند أي من الاختبارات المتوفرة في البرامج وقيمة الابطاء "1 " هي القيمة المثلى حسب كل الاختبارات.

الاستنتاج : نستنتج أن قيمة الابطاء المناسب حسب كل الاختبارات هي قيمة للإبطاء ا "1"

❖ اختبار تودا وياماموتو

الفرضيات

H0= AGT يسبب UNM

H1= AGT لايسبب UNM

اذا كانت قيمة Prob أقل من 0.05 فإننا نقبل فرضية H0 و نرفض H1 عند مستوى معنوية 5%.

واذا كانت القيمة Prob أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية H1 ونرفض H0 عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (11): اختبار سببية تودا ياماموتو

المتغير التابع	المتغير المفسر	Prod	مستوى معنوية 5%
UNM	AGT	0.8937	غير معنوي
AGT	UNM	0.1940	غير معنوي

المصدر :من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج اختبار السببية في الجدول رقم () نستنتج ما يلي:

الاتجاه الاول بما أن Prob أكبر من 0.05 فاننا نرفض H1 ونقبل H0.

الاتجاه الثاني بما Prod أكبر من 0.05 فاننا نقبل H1ونرفض H0.

1- **عدم وجود علاقة سببية من الانفاق الاحكومي إلى البطالة على المدى الطويل .**
2- **عدم وجود علاقة سببية من البطالة إلى الانفاق الحكومي على المدى الطويل .**

الخلاصة : عدم وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي والبطالة ، على المدى الطويل

مناقشة النتائج :

تشير نتائج اختبار السبيبة تودا و ياماموتو في هذه الدراسة إلى العديد النقاط المهمة التي نلخصها فيما يلي:

لا يتأثر التغير في البطالة بالتغير بالانفاق الحكومي على المدى الطويل ، وهذا يفسر ان النفقات تؤثر في معدل التشغيل العمال وخلق مناصب شغل على المدى القصير ،حيث ان فتح مشاريع جديدة للبنى التحتية من مدارس ومصحات والطرق ومجمعات سكنية وما إلى ذلك يحرك عجلة التشغيل ولكن ذلك يتوقف بتوقف توسع تلك المشاريع وحيث أن الانفاق الحكومي لا يؤدي إلى الحد من البطالة بشكل مباشر تماما وانما يساهم في نمو وتنشيط الدولة ككل بطريقة غير مباشر .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تناولنا في المبحث الأول عموميات حول البطالة حيث تطرقنا إلى مفهوم البطالة وكذلك إلى تطورها وأسبابها و خصائصها، و كذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة وطرق المختلفة للتخفيف من أثارها.

أما في المبحث الثاني تناولنا شوامل عن الانفاق الحكومي، التي تبدأ تعريف عام له ثم قواعده الضوابط المتحكمة فيه وكذلك التقسيمات النظرية له، إنتهاءا بظاهرة زيادة النفقات الحكومية وأسبابها ثم نزول بتشريد النفقات نجاحه وأخيرا الدراسة التطبيقة لأختبارات السببية.

الخاتمة

أولا الخلاصة العامة

لقد جاء هذا البحث في فصلين، أشرنا في الأول لكل من الأسس والقواعد للسببية والادبيات النظرية عموما والتي تضمنت مفاهيم واختبارات لازمه من اجل التمكن من اجراء اختباراتنا والحصول على نتائج حقيقة دون تحيز او خطأ في النموذج، وكذلك لأهم وأحدث الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا منها ما كان مستويات مختلفة، وكل دراسة لها أبعادها الزمنية والمكانية وتكييفها لطريقة معالجة الظاهرة.

أما الفصل الثاني فتطرقنا في جزئه الأول لعرض مفصل للمتغيرين محل الدراسة وهما البطالة والانفاق الحكومي واما الجزء الثاني كان عبارة عن دراسة تطبيقية لمعرفة العلاقات السببية والأثر بين المتغيرات بالجزائر للفترة الممتدة 1991-2019.

فالجزائر شهدت نمو اقتصاديا مقبولا خلال فترة الدراسة الا انها لم تستفد من الارتفاع المتواصل لأسعار النفط ، وبعد كل أزمة من الازمات الاقتصادية مثل 1986 .2008. 2014 تقوم الحكومة بعض الإصلاحات اللحظية التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، وعدم القيام بإصلاحات استراتيجية كالتنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر أخرى لتجنب مخلفات الاعتماد المفرط على عائدات النفط التي بدورها تجعل الاقتصاد هش وعرضة لجميع الازمات الاقتصادية ودراستنا للسببية تعطي جوهرا لأرتباط الحوادث وتسببها في ما يفيد في تجنبها والحد من تأثيرها.

ثانيا نتائج اختبار الفرضيات البحث

بالنسبة للفرضية الأولى : تعتبر سببية غرانجر من أفضل أنواع السببية على المدي القصير ، لكن لها شروط تضمن لنا التحصل على نتائج فعالة للدراسة أولها استقرارية السلاسل الزمنية وتكون عن نفس المستوى ولا تتجاوز الفرق الأول ثم ان تكون جميع متغيرات النموذج من نفس درجة التكامل وهذا حسب نموذج VAR عند معنوية 5%.

– بالنسبة للفرضية الثانية : تعتبر سببية تودا وياماماتو امتداد لسببية غرانجر وهي ناجعة اكثر على المدى الطويل ولكن هي لا ترتبط بالشروط كثيرا مثل سببية غرانجر فهي لا تهتم إلا بالاستقرارية في جميع المستويات سواء المستوى او الفرقين الأول والثاني اما التكامل المشترك فهو غير مهم سواء وجوده او غيابه وهذا حسب نموذج VAR عند معنوية 5%.

–بالنسبة للفرضية الثالثة: تعتبر العلاقة الموجودة بين متغيرات الاقتصادية ذات معنوية إحصائية حيث انها دائما تكون مرتبطة ببعضها عبر الزمن منها ما هو على مدى قصير ومنها ما هو على مدى طويل حسب المتغيرات وسرعة تأثيرها وتأثرها وقد وصلت دراستنا الى وجود علاقة سببية أحادية في المدى القصير بين الانفاق الحكومي والبطالة تتجه من الانفاق الى البطالة.

– ثالثا نتائج البحث

من خلال ما رود في هذا البحث استخلص الطلبة ما يلي:

1 النتائج النظرية : يمكن تلخيص في ما يلي:

يعتبر موضوع السببية من أضخم المواضيع التي تطرق اليها الباحثون ، كونه محور تسلسل الاحداث الظواهر والأزمات التي تسبب بعضها عبر مرور الزمن، ودراسة هذ الموضوع هو عصب الحياة للتوقعات الاقتصادية للحوادث المستقبلية واقامت خطط واستراتيجيات ناجعة او جعل الاقتصاد منيع ضد هكذا مشكلات والتي تحدث دائم في الأزمنة والعصور بشكل غير منتظم مما يجعها خطر على الاقتصاديات وخاصة الهشة منها.

بينما تعتبر ظاهرة البطالة من أهم الظواهر التي تعاني منها أقوي الاقتصاديات، حيث أنها تسبب معضلة صعب الحل وغير ثابتة وتتأثر تقريبا بجميع الازمات والظواهر التي تضرب الاقتصاد، وهي تعتبر متغير تابع في الاقتصاد لذلك هو سهل تحريك وصعب التحكم فيه، وقد تم أخذ الانفاق الحكومي كمتغير مفسر، ومن خلال الدراسة استخلصنا أنه يوجد علاقة بين الانفاق والبطالة مما يجعل الانفاق أحد المتغيرات المفسر التي تؤثر على البطالة على عدة مستويات ومن عدة جهات .

2النتائج التطبيقية :

توصلنا من خلال دراستنا الى النتائج التالية:

أن المتغيرات غير مستقرة عن المستوى ، وأصبحت جميعها ساكنه بعد أخذ الفرق الأول لها فيلاحظ انها أصبحت مستقرة عند مستوى معنوية 5 % وهذ يدل على أن المتغيرات متكاملة من المرتبة I(1).

وعند دراستنا للتكامل المشترك توصلنا الى أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عن مستوي معنوية 5 %.

ومن خلال تقديرنا للسببية للفترة قصيرة الاجل باستخدام اختبار غرانجر توصلنا الى انه يمكننا أن نقبل الفرضية الصفرية وبحكم اننا نحكم عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين متغيرات النموذج، بين الانفاق الحكومي والبطالة باتجاه الانفاق الى البطالة .

ومن خلال تقدرينا للسببية للفترة طويلة الاجل باستخدام اختبار تودا وياماموتو توصلنا الى انه يمكننا ان نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية H1 وهذا طبعا عند مستوى معنوية 5 % ، وبالتالي عدم وجود علاق سببية طويلة الاجل بين المتغيرين .

- **رابعا توصيات البحث**

من خلال النتائج التي توصلنا اليها في بحثنا نقترح جملة توصيات تتمثل في الاتي :

- الانتقال من الاعتماد الكلي على عائدات النفط الى اقتصاد منتوع يفتح آفاق استقرار اقتصادي ومناصب شغل ثابتة وطلب مستمر على العمالة .
- تحسين كفاءة توجيه الانفاق الحكومي ليستهدف النقاط الحساسة في الاقتصاد وجعله أكثر مردودية في تحقيق الأهداف المسطرة له.
- الاعتماد على الدراسة العالمية والخبرات الأجنبية في دحر مشكلة البطالة .
- اختبار السببية الأنسب للفترات القصير الاجل هو اختبار غرانجر.
- اختبار السببية الأنسب للفترات طويلة الاجل هو اختبار توداوياماتو .
- الاعتماد على دراسات مشابه لموضوع دراستنا في رسم خطط جديدة وتفادي الأخطاء السابقة.
- جعل منهج بناء الاقتصاد منهج علمي حديث يعتمد على دراسات علمية .

–خامسا آفاق البحث

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة وبعد تطرقنا لهذا الجانب المهم منها ماهي الا محاولة تبقى لها بعض النقائص ، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث فيه.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- ناجي بن حسين ،محمد الهادي مباركي ، عبد الحليم عيساوي . البطالة في الجزائر دراسة تحليلة . مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع

2- رمزي زكي الاقتصاد السامي للبطالة ، تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالة المعاصرة سلسلة علم المعرفة العدد 226 الكويت ، 1997 ،

3- الديوان الوطني لإلحصاء، جانفي 2001.

4- تقرير حول نظام علاقات العمل في السوق في سياق التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998،

5- محمد الصغير على ،د يسرى أبو العلاء ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2005،.

6- محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، الطبعة الثانية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة 2015،

7- حامد عبد المجيد ، ع العزيز عثمان ،محمد عمر ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2002،

8- سمير بن عباس ،دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر 2012

9- فتحي أحمد و غياب عواد، إقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار الرضوان،عمان 2013 .

10- خالد شحاذ وأحمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ،الأردن ، 2008،

11- محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، الطبعة الثانية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة 2015،

12- محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار الميسرة والتوزيع ، لبنان ، 2008 ،

13- محمد عمر حامد ، المالية العامة و الضرائب والنفقات العامة ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ،

14- إبراهيم موسى الورد .تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الأسواق المالية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة المجلة 13 . العدد 41 جامعة بغداد . بغداد 2006 ،

15- وليد إسماعيل السيفود .مدخل الى الاقتصاد القياسي ، دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ، بغداد ،1988.

16- محمد الراوي ،مدخل الى تحليل الانحدار ، المكتبة الوطنية ، بغداد ،1987.

17- حلمي منشد ،تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة 1975-2000 ، رسالة دكتورا جامعة مصر ، مصر 2004.

18- صفاء عبد الحبار على الموسوي ، العلاقات السببية في نماذج الاقتصاد القياسي على مقدرات OLS ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 14 ، جامعة المستنصرية ، بغداد ،2007 ، ص 71-72.

19- سعيد هتهات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،2006.

20- د جوجارت . الاقتصاد القياسي. دار المريخ . 2015.

21- لبزة هشام .دراسة اختبار تقنيات التكامل المتزامن بين ظواهر –التضخم –سعر الصرف –سعر الفائدة للفترة 1970-2010-الجزائر 2011 .

22- المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية . المركز الديمقراطي العربي ، العدد 02 ، ألمانيا . جوان 2018 .

23- السيد متولي عبد القادر ، نحو منهج الاختبارات التكامل أو التكامل المشترك لسلاسل زمنية ، منتدى الاحصائيين العرب ، 2006،

مراجع بالغة الأجنبية

1- Cherif Chakib , La restructuration industrielle , les cahiers du CREAD , N° 41 , 1997 ,

2- Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. Février 1998

3- Forum international sur l'emploi des jeunes , CNES , 15 –16 Janvier 1996

4- R .Amrani , Le chômage en Algérie Est-ce une fatalité , in L'Economie ,mensuel économique édité par l'agence Algérie Presse service , N°42 Avril 1997

5- Garykoop .Analysis of Economic Data . John Wilegsoms . new-york .2000

6- Causal relations by economitric and cross . 1969 Cwi . grenger investigation

7- FRANCIS X . Diebold .elements of forecasting . south western publishing .2ded .2001.

8- . (1) Dicky.DA / fuller.WA .Distribution of estinmators for Autoregressive time series with unit root .journal/ of american statical Association . 1979

9- W Enders ..Applied Econometries time series .new yourk .usa 1995.

10- (1)H.R Seddighi .K.Alowler and A.V.KATORS.Econometric.practical Apprach London 2000.

11- (2)Damodor . N .Gujarati B awn .c .porter.basic.Econometrics .shed .M.gtaw .hill .USA 2009.

الملاحـــق

الملحق رقم (1): بيانات متغيرات الدراسة

		اجمالي الانفاق الحكومي	معدل البطالة
	السنوات	ATGS	UNM
1	1991	94.48194528	20.60000038
2	1992	98.54989724	24.37999916
3	1993	101.3550611	26.22999954
4	1994	103.5229873	27.73999977
5	1995	102.8014549	31.84000015
6	1996	94.18425059	28.58499908
7	1997	90.43129424	25.43000031
8	1998	99.93774095	26.80200005
9	1999	94.62887075	28.36499977
10	2000	78.71892243	29.77000046
11	2001	85.32753552	27.29999924
12	2002	90.12516445	25.89999962
13	2003	85.62709979	23.71999931
14	2004	85.59496916	17.64999962
15	2005	76.86819441	15.27000046
16	2006	73.10862837	12.27000046

13.78999996	77.80177761	2007	17
11.32999992	80.73784957	2008	18
10.15999985	100.5810198	2009	19
9.960000038	92.97754163	2010	20
9.960000038	89.89807061	2011	21
10.97000027	91.61833193	2012	22
9.819999695	97.20461278	2013	23
10.20699978	101.5199542	2014	24
11.20600033	113.351581	2015	25
10.20199966	114.1806975	2016	26
11.99600029	110.0565373	2017	27
11.88199997	106.324961	2018	28
11.70400047	106.437638	2019	29

الملحق رقم (2) : تطور معدل البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1991-2019

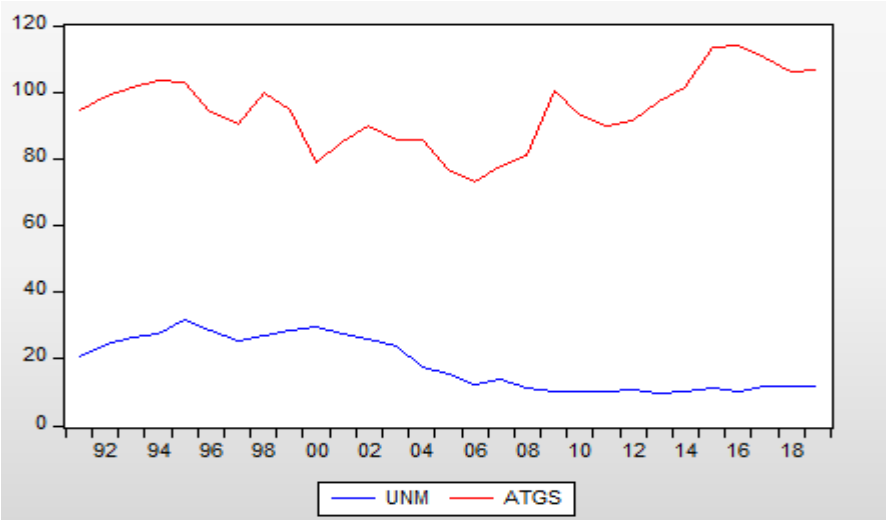

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

ملاحق اختبار غرانجر

الملحق رقم (3) : اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)Augmented Dickey-Fuller

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		UNM	ATGS
With Constant	t-Statistic	-0.5204	-1.5463
	Prob.	***0.8728***	***0.4960***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2509	-1.7124
	Prob.	***0.4452***	***0.7188***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8821	0.1423
	Prob.	***0.3251***	***0.7195***
		n0	n0
		At First Difference	
		d(UNM)	d(ATGS)
With Constant	t-Statistic	-4.1042	-4.9693
	Prob.	***0.0038***	***0.0004***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9674	-4.9798
	Prob.	***0.0227***	***0.0023***
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0266	-5.0606
	Prob.	***0.0003***	***0.0000***
		***	***

الملحق رقم (4):اختبار فليبس –بيرون Philips and perron(P-P)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		UNM	ATGS
With Constant	t-Statistic	-0.7709	-1.6340
	Prob.	*0.8119*	*0.4526*
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4412	-1.6481
	Prob.	*0.3522*	*0.7471*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8374	0.2557
	Prob.	*0.3442*	*0.7531*
		n0	n0

At First Difference

		d(UNM)	d(ATGS)
With Constant	t-Statistic	-4.0877	-5.0706
	Prob.	*0.0040*	*0.0003*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9436	-5.5076
	Prob.	*0.0238*	*0.0007*
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0266	-5.1793
	Prob.	*0.0003*	*0.0000*
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (6): اختبار تحديد قيمة الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UNM ATGS
Exogenous variables: C
Date: 05/25/21 Time: 12:03
Sample: 1991 2019
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-197.6408	NA	9068.120	14.78821	14.88419	14.81675
1	-144.7511	94.02619*	242.9446*	11.16674*	11.45471*	11.25237*
2	-144.1767	0.935991	315.2570	11.42050	11.90044	11.56321

الملحق رقم (7): اختبار التكامل المشترك

Date: 05/26/21 Time: 09:38
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: UNM ATGS
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.212865	8.074098	15.49471	0.4575
At most 1	0.057939	1.611508	3.841466	0.2043

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.212865	6.462591	14.26460	0.5546
At most 1	0.057939	1.611508	3.841466	0.2043

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق (9): اختبار سببية غرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/26/21 Time: 13:37
Sample: 1991 2019
Included observations: 28

Dependent variable: UNM

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
ATGS	4.091517	1	0.0431
All	4.091517	1	0.0431

Dependent variable: ATGS

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
UNM	2.345539	1	0.1256
All	2.345539	1	0.1256

ملاحق اختبار تودا وياماموتو

الملحق رقم (10) : اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller(ADF) لسلسلة البطالة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	
		UNM
With Constant	t-Statistic	-0.5204
	Prob.	***0.8728***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2509
	Prob.	***0.4452***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8821
	Prob.	***0.3251***
		n0
	At First Difference	
		d(UNM)
With Constant	t-Statistic	-4.1042
	Prob.	***0.0038***
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9674
	Prob.	***0.0227***
		**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0266
	Prob.	***0.0003***
		***

الملحق رقم (11):اختبار فليبس –بيرون (P-PPhilips and perron) لسلسلة البطالة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	
		UNM
With Constant	t-Statistic	-0.7709
	Prob.	***0.8119***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4412
	Prob.	***0.3522***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8374
	Prob.	***0.3442***
		n0
	At First Difference	
		d(UNM)
With Constant	t-Statistic	-4.0877
	Prob.	***0.0040***
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9436
	Prob.	***0.0238***
		**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0266
	Prob.	***0.0003***
		***

الملحق رقم (12) : اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller(ADF) لسلسلة الانفاق الحكومي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	
		ATGS
With Constant	t-Statistic	-1.5463
	Prob.	***0.4960***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7124
	Prob.	***0.7188***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1423
	Prob.	***0.7195***
		n0
	At First Difference	
		d(ATGS)
With Constant	t-Statistic	-4.9693
	Prob.	***0.0004***
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9798
	Prob.	***0.0023***
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0606
	Prob.	***0.0000***
		***

الملحق رقم (11):اختبار فليبس –بيرون (P-PPhilips and perron) لسلسة الانفاق الحكومي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	
		ATGS
With Constant	t-Statistic	-1.6340
	Prob.	***0.4526***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6481
	Prob.	***0.7471***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2557
	Prob.	***0.7531***
		n0
	At First Difference	
		d(ATGS)
With Constant	t-Statistic	-5.0706
	Prob.	***0.0003***
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5076
	Prob.	***0.0007***
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1793
	Prob.	***0.0000***
		***

الملحق رقم (13): اختبار تحديد قيمة الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UNM ATGS
Exogenous variables: C
Date: 05/25/21 Time: 12:03
Sample: 1991 2019
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-197.6408	NA	9068.120	14.78821	14.88419	14.81675
1	-144.7511	94.02619*	242.9446*	11.16674*	11.45471*	11.25237*
2	-144.1767	0.935991	315.2570	11.42050	11.90044	11.56321

الملحق رقم (14): اختبار تودا و ياماموتو لسببية غرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/06/21 Time: 19:40
Sample: 1991 2019
Included observations: 27

Dependent variable: ATGS

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
UNM	0.017848	1	0.8937
All	0.017848	1	0.8937

Dependent variable: UNM

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
ATGS	1.687195	1	0.1940
All	1.687195	1	0.1940